مختبر الأبحاث حول الموارد، الحركية والجاذبية
Laboratoire des Études sur les Ressources, Mobilité et Attractivité - LERMA

MARRAKECH
جامعة القاضي عياض
كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش
Faculté des Lettres et Sciences Humaines - Marrakech

التاريخ والديناميات الاجتماعية

متنوعات مهداة إلى الأستاذ حسن حافظي علوي

تنسيق :
محمد رابطة الدين ومحمد الأكلع

الجزء الأول

2024

التاريخ والديناميات الاجتماعية
متنوعات مهداة إلى الأستاذ حسن حافظي علوي
تنسيق :
محمد رابطة الدين ومحمد الأكلع
الجزء الأول
2024

مختبر الأبحاث حول الموارد، الحركية والجاذبية
Laboratoire des Études sur les Ressources, Mobilité et Attractivité - LERMA

MARRAKECH
كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش
Faculté des Lettres et Sciences Humaines - Marrakech

Histoire et dynamiques sociales

Mélanges en l'honneur du professeur Hassan HAFIDI ALAOUI

Coordination :
Mohamed RABITATEDDINE et Mohamed ELAKLAA

Tome 1

2024

مختبر الأبحاث حول الموارد، الحركية والجاذبية
Laboratoire des Etudes sur les Ressources,
Mobilité et Attractivité - **LERMA**

MARRAKECH
جامعة القاضي عياض
UNIVERSITÉ CADI AYYAD
كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵜ ⵏ ⵜⵓⵔⵣⵉ ⴷ ⵜⵙⴰⵡⴰⵍⵉⵏ ⵜⵉⵏⵙⵓⵖⵉⵏ - ⵎⵕⵕⴰⴽⵛ
Faculté des Lettres et Sciences Humaines - Marrakech

التاريخ والديناميات الاجتماعية

متنوعات مهداة إلى الأستاذ حسن حافظي علوي

تنسيق :
محمد رابطة الدين ومحمد الأكلع

الجزء الأول

2024

محفوظة جميع الحقوق
©Copyright

الـتـاريـخ والـديناميات الاجتماعيـة

متنوعـات مهداة إلى الأستاذ حسن حافظي علـوي

تنسيـــــــــق :محمد رابطة الدين ومحمد الأكلع

مـنـشـــــورات : مختبر الأبحاث حول الموارد، الحركية والجاذبية (LERMA)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة القاضي عياض، مراكش.

الإيداع القانوني : 2024MO0741

ردمـــــــــــك : 978-9920-8894-0-7

الطبـعـة الأولى : 2024

الطباعة والإخراج الفني : دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط

دار أبي رقراق للطباعة والنشر
10 شارع العلويين رقم *3*، حسان – الرباط
الهاتف : *83 75 20 37 05* - الفاكس : *89 75 20 37 05*
E-mail : editionsbouregreg2015@gmail.com

ولـد حـسـن حـافـظي علـوي بزاوية أوفوس بإقليم الرشيدية في 24 رجب 1381 هـ/01 يناير 1962م، وتابع دراسته الثانوية بثانوية غريس بگلميمة، ثم التحق بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس حيث ناقش دبلوم الدراسات العليا سنة 1989. وفي سنة 2005 حصل على دكتوراه الدولة من جامعة محمد الخامس بالرباط. وتتمحور أبحاثه حول التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بالعالم الإسلامي في « العصر الوسيط »، وتاريخ الأفكار والتقنيات وتاريخ المؤسسات السياسية والاجتماعية.

الفهـــــرس

كلمة السيد عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية 9

كلمة السيد رئيس مختبر الأبحاث حول الموارد، الحركية والجاذبية (LERMA)..... 11

تقديم عام..... 13
محمد رابطة الدين ومحمد الأكلع

التعريف بالأستاذ حسن حافظي علوي: مسار باحث حصيف..... 23
البيضاوية بلكامل

الفاعل المسؤول: قراءة في بعض أعمال مجموعة البحث في تاريخ المجال والإنسان بتانسيفت..... 33
محمد الأكلع

المحور الأول: إسهام الأستاذ حسن حافظي علوي في الدراسات الصحراوية

المقاربة المصدرية عند الأستاذ حسن حافظي علوي تجليات الامتداد ومسارات الإمداد... 51
محمد البركة

إعمال التعريفات لتجلية الفروق بين الصحراء والواحات: إسهام في دراسة حيوية المجال المعاشي بالمغرب الوسيط 83
سعيد بنحمادة

فقه البادية والتاريخ في مؤلفات الأستاذ حسن حافظي علوي..... 121
أحمد الصديقي

المحور الثاني: التاريخ والرواية

ما بين الرواية التاريخية والتاريخ من اتصال وانفصال 133
حسن أوريد

المحور الثالث: مصادر جديدة

نصوص تاريخية يمنية عن سلاطين الدولة العلوية مقتبسة من كتاب درر نحور الحور العين بسيرة المنصور علي وأعلام دولته الميامين للطف الله جحاف الصنعاني (ت 1243هـ/1827م)..... 141
عبد السلام محمد أحمد الصباري

أنظار في اختصار كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق للشريف الإدريسي 181
الوافي نوحي

المحور الرابع: المذاهب الإسلامية في فجر الإسلام

العبد والمولى في حركات الشيعة من الظهور إلى حركة المختار (38-67هـ/658-687م..... 195
عبد الحميد الفهري
المخاض المذهبي بالمغرب الإسلامي إبان عصري الولاة المشارقة والإمارات المحلية المستقلة..... 213
عبد الهادي البياض

المحور الخامس : نظرات في التاريخ المرابطي

أثر الحضارة الأندلسية في حضارة الغرب المسيحي زمن المرابطين 269
فائزة البوكيلي
الدولة المرابطية المشروع الوحدوي والسياسة الفكرية: مراجعات نقدية 281
أحمد الخاطب

المحور السادس: التصوف والقيم الإنسانية

التصوّف والمجتمع بإفريقيّة والمغرب بين القرنين السّادس والتّاسع للهجرة/الثّانـي عشر والخامس عشر للميلاد 331
محمد حسن
الصلات الصوفية والعلمية بين الزاويتين العياشية والقشاشية : التصوف الحاتمي والفلسفي وغريب المسائل..... 359
عبـد الله نجـمـي
في تاريخية مفهوم الكرامة..... 411
محمد موهوب

المحور السابع: التاريخ وصناعة الذاكرة

تقديس الشخص في الثقافة التركية: من جينكزخان إلى أردوغان 439
عبد الرحيم بنحادة
الثمثلات الخمسة لشخصية الأمير عبد القادر أو تاريخ جينيالوجيا البطولة والرمز 469
الجيلالي العدناني

المقاربة المصدرية عند الأستاذ حسن حافظي علوي
تجليات الامتداد ومسارات الإمداد

محمد البركة(*)

يظل المؤرخ طيلة مسيرته البحثية منشدا إلى المصادر والوثائق، متحريا عنها، متقصيا أخبارها، مقلبا مضامينها، مرجحا رواياتها، كل ذلك لأنها أدواته التي ينطلق منها، وعلى أساسها يستند بغاية تحقيق الدقة المطلوبة والحياد المنشود في الكتابة التاريخية.

ويبدو أن رغبة المؤرخ في القبض على المعلومة التاريخية هي نفسها التي تظل توجهه لحظة الاقتصار على مدونات تاريخية معروفة، والاكتفاء بما جاء فيها، أو الانفتاح على نصوص أخرى من أجناس مصدرية متعددة، حيث يعبر الهاجس التوثيقي عنده أولا عن مصدر المعلومة لحمل خطابها -المنشد إلى لغة المتن المصدري ومفرداته- على مقصود المؤلف، وثانيا عن محتوى المعلومة لتقليب مضمونها وحمله على القرب أو البعد من الخبر، وهذا يعني أن المؤرخ منشد لكل مصدر يمده بالمعلومة قبل أن يُعمل فيها منهج النقد والترجيح.

ويظل النص بالنسبة للمؤرخ وثيقة تكشف عن بعض التفاصيل التي تساعده على تركيب الحدث وبناء صورته، في غير فصل بين الموضوع ووثائقه، وبين المصادر ومؤلفيها، وفي ذلك تقعيد لضوابط النقد التاريخي المنشود، طمعا في الحصول على كتابة تاريخية لا يشوبها النقض حتى وإن لحقها النقد، لكونها تحصنت بمجموع الحقول المعرفية التي انفتحت عليها، فأكسبتها أدوات منهجية عديدة تساعدها في الاستفادة من استعمال النصوص وتأويل المتون بما يخدم موضوع المؤرخ.

وإعلان خطوة البحث عن ملامح المقاربة المصدرية عند الأستاذ حسن حافظي علوي، مبادرة تسعى لفهم قواعد بناء الكتابة التاريخية عنده من جهة، وفي الآن نفسه تبغي تقريب صورة حية لما ينبغي أن يكون عليه المؤرخ في علاقته بالمادة المصدرية من جهة ثانية، طلبا للاقتداء وضمانا للبقاء.

(*) كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة مولاي إسماعيل، مكناس.

على أن مبادرة مثل هذه تقتضي التمهيد لها بمقدمات منهجية ضابطة للدراسة من حيث المنطلق والأفق، قادرة على تقديم كل عناصر الإيضاح بما يساعد على فهم مساحة المقاربة المصدرية موضوع البحث، ويحدد مدخل صلتها بالإنتاج العلمي عند الأستاذ حسن حافظي علوي، وهذا يستدعي القول بأنه:

- ينبغي عند النظر للمقاربة المصدرية الحكم عليها في صلتها بباقي المقاربات الأخرى التي أمكن رصدها عند الأستاذ حافظي علوي، سواء ما تعلق بالمقاربة المفاهيمية أو المقاربة المنهجية أو غيرهما، نظرا لحالة التداخل والتماهي بين المادة المصدرية المحصل عليها ومجموع المفاهيم المؤطرة للتحليل والبيان أو حتى لمجموع الأدوات المنهجية الداعية إلى الوصل أو الفصل اختيارا أو اختبارا.

- لا يعني عرض المقاربة المصدرية هنا استيفاء كل عناصر الإيضاح والتحليل بعد بذل الجهد، نظرا لأن السعي المبذول في استقصاء جوانبها قد انزوى إلى الغالب من الإنتاج العلمي لهذا الأستاذ، وليس إلى كل الإنتاج، مما يعني أن عددا من الخلاصات أو الاستنتاجات المعروضة هنا ستظل مفتوحة على التعزيز أو التهذيب.

- يقتضي القول بالمقاربة المصدرية الرصد لمجموع المادة المصدرية المعتمد عليها من قبل الأستاذ، طلبا للبحث عن طبيعة الحضور المصدري وحجم المساحة المصدرية في إنتاجه العلمي؛ إذ النظر للوائح المصادر غالبا ما يكون عنوانا أوليا دالا عن الثقافة المصدرية، وملمحا مخبرا عن دقة المواكبة لها، لكنه يظل غير كاف لتقرير خلاصات الاستثمار المصدري.

- يستلزم إعمال المقاربة المصدرية تقصي أغلب مجالات اهتمام الأستاذ قبل الكتابة عنها، وهي مجالات جمعت بين الكتابة والتحقيق، وهذا يعني أن الحديث عن المادة المصدرية هو حديث عن المشترك بينهما، وإن كان يرجح أكثر أنه هو الحديث الأساس، إذ إن الانفتاح العميق عليه في الكتابة التاريخية، شجعه على الإسهام في التحقيق التاريخي لنصوص عدة.

- يتعين قبل عرض المقاربة المصدرية الإيضاح بأنها مقاربة تعتمد فقط على المصادر العربية المكتوبة، وهذا على قدر كونه اختيار معلن في البدء، إلا أنه يستند إلى الغالب من الوثائق المعتمد عليها من قبل الأستاذ حافظي علوي، لطبيعة مجالات بحثه من جهة، والحجم المعلن عنه من المصادر في أغلب دراساته وتحقيقاته.

• التنوع المصدري: اجتهاد وامتداد

إن المضي في استقصاء الأخبار من مصادرها، على الرغم من الاعتراف بقلتها وندرتها وغموضها وتضاربها صلة بالصحراء موضوع اهتمامه، ووصلا بامتداده المكاني والزماني،[1] هو ما شجع الأستاذ حافظي علوي على البحث في قضايا تاريخية عديدة، في تحد واضح يرنو إلى تمديد مباني الوثيقة إلى الحد الذي يمكن أن يضم كل المصادر على تنوعها وكثرتها، وفي إصرار معلن يبغي تسديد معاني الوثيقة استنادا إلى لغتها وسياقها وأغراضها، قبضا على المعاني الكائنة، وتمسكا بالحذر الممكن، «لدرجة يصعب معها أحيانا إصدار حكم معين حول الظاهرة التاريخية،»[2] حذر دفعه إلى إيجاد تفسير لدواعي اختزال القدماء أخبار الصحراء فيما هو عرضي.[3]

وإذا كان الأستاذ حافظي علوي يعترف بأن من أهم العوامل المسهمة في طغيان سمة القلة في المادة المصدرية أو حتى في تشتتها، طبيعة موضوع البحث ذاته، إذ «لا نتوفر على مصادر كثيرة حول البلاد الصحراوية والمناطق الواقعة إلى الجنوب منها في أغلب المراحل التاريخية، إذ ... لم يتعد ما وصلنا ... الإشارات العرضية في أغلب المصادر،»[4] فإن تجميع تلك الإشارات وحسن فهمها في سياقها بناء للمعنى الواقع تاريخيا، مع مراعاة جنسها المصدري وما تنشدّ إليه من مفاهيم ودواعي للتأليف، يحفز على ملاحقة المصادر والاطلاع على كثير من أنواعها، طمعا في كتابة تاريخية متحرية أثناء إيراد المعلومة.

على أن حافظي علوي حين يقر بأن من أسباب الخصاص المصدري المقرون بالاضطراب والمحدودية، ارتباط التاريخ المحلي بالدولة المركزية أو بالدولة الأم، وهو ارتباط مانع من الكتابة عن المنطقة في قضاياها المحلية المتعددة، نظرا لغلبة التاريخ الحدثي العام المتداول في مجالها، فهذا يعني أن التاريخ العام يصير حاجبا للتاريخ المحلي،[5] وبذلك يكون اعتماد المدونات الإخبارية مقصودا، طلبا لسل التاريخ المحلي منها أولا تسديدا بغيرها من المصادر، وكذا طلبا لحضور هيكل عام تقدمه ثانيا يكون جذابا في ترتيب الأخبار الواردة في غيرها من المصادر، وتلك مهمة لا يقدر على التصدر لها إلا صاحب همة ومهارة.

---

(1) حسن حافظي علوي، **واحات بلاد المغرب من القرن 4هـ/ 10م إلى القرن 8هـ/ 14م**، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ (الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط، 2005)، 3.

(2) حسن حافظي علوي، **سجلماسة وإقليمها في ق8هـ/ 14م** (المحمدية: مطابع فضالة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، 1997)، 11.

(3) حسن حافظي علوي، **دراسات صحراوية: الماء والإبل والتجارة** (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2014)، 19-20؛ حافظي علوي، **واحات**، 5.

(4) حافظي علوي، **دراسات**، 19.

(5) حافظي علوي، **سجلماسة**، 12 و16.

ودون الغوص في بيان دواعي اختيار المصادر الأدبية منطلقا لإنجاز الدراسات والأبحاث عند الأستاذ حافظي علوي، إلا أنها -أي المصادر- تظل المقصد الرئيس لديه لاستقاء المعلومة انسجاما مع مهمة المؤرخ، مصادر سمتها التنوع في الأجناس المصدرية الأدبية،[1] سواء كانت كتب الجغرافية والرحلات والمعاجم الجغرافية، أو كتب التاريخ العام، أو كتب التراجم والطبقات والفهارس والشيوخ، أو كتب الوثائق والأحكام والنوازل، أو كتب الفلاحة والنبات والطب والعطارة والصيدلة وغير ذلك.

على أن هذا التنوع المصدري الذي اعتمده الأستاذ حافظي علوي يبقى اختيارا مقصودا منه، غايته سد الخصاص الواقع والمحتمل في المادة المصدرية، وفتح مساحات ممتدة للمعاني ومسعفة في تلقي المعنى المناسب بعد إعمال المقارنة بين النصوص على تنوع أجناسها، والتكامل الممكن بين مقاطعها، «كل ذلك وإن قلت مادته بإمكانه أن يفك غموض بعض جوانب البحث ويساهم في بنائه العام،»[2] إنها خطوة معلنة لتعزيز المادة، ومتفائلة بما يتوقع منها، لكنها تظل مفتوحة على المجهول إن لم تقيد بشروط ضابطة للقراءة، شروط مناسبة لكل جنس مصدري أدبي، فمفاتيح قراءة المصادر لا تقبل التعدي من جنس مصدري لآخر، لأن لكل جنس مصدري خصوصيته في البناء لفظا وقصدا.

لقد ساعدت الأستاذ حافظي علوي سمة التفاؤل التي أعلنها منذ البدء لتحصيل المعلومة من مصادرها، على التدقيق في مضامين وعبارات النصوص من جهة، وعلى بناء القضايا انطلاقا من تفاصيلها تجاوزا لعمومها من جهة أخرى، حيث تحولت القلة المصدرية عند هذا الباحث إلى عناصر قوة أثناء البناء، وحتى يتمكن مثلا من تفسير ما ذكرته المصادر من معلومات تتعلق بمردودية الإنتاج الزراعي، كان مضطرا لرصد المؤهلات الطبيعية التي يتوفر عليها المجال،[3] وهذا يعني أن سعيه كان منشدا للبحث عن مفاتيح فهم النص على حقيقته، دون الوقوع في أي تأويل شارد عن الكائن التاريخي لا الممكن التاريخي، بمعنى أن النصوص الجغرافية مثلا على قدر كونها مادة مصدرية معززة للكتابة التاريخية، إلا أنها تصير -بعد تمحيصها- ضابطا لفهم باقي النصوص الأخرى، وقيدا موجها في التأويل، وهذا شأن باقي النصوص المصدرية على تعددها، حيث تصير مفتاحا لفهم بعضها وتأويل معانيه.

فضلا على كل ذلك، فإن التنوع المصدري الذي أعمله الأستاذ حافظي علوي لتجاوز قلة النصوص وللقبض على المعنى التاريخي، لم يكن دون تصنيف وتقديم، بل لقد اعتمد

(1) المرجع نفسه، 12 و14-19. حافظي علوي، **واحات**، 5.
(2) المرجع نفسه، 12.
(3) المرجع نفسه.

التصنيف المناسب برأيه في تصريح واضح، أي إن المصادر عنده ليست على الأهمية نفسها في علاقتها بالموضوع الواحد، لأن بعض أجناسها يقتضي التقديم دون التأخير في مرونة لا تقطع مستجدات القراءة والنقد، وكأنه بمضامين جنس مصدري ما يضع فرشا أوليا أمكن تعزيزه وتصويبه بمصادر أخرى، في سياق نقد المصادر المتعلقة بإنتاج المعرفة التاريخية.

لذلك فليست الكتابة التاريخية وحدها هي من تحتاج إلى رصيد معرفي مؤطر، زيادة على حاجتها إلى الرصيد المصدري، بل إن الرصيد المصدري المعول عليه في الكتابة التاريخية هو الآخر بحاجة إلى رصيد معرفي يسهل في الظاهر استخلاص المعلومة، لكنه في العمق يوجه قراءة المادة المصدرية ويؤمن تأويل مضامينها، لذلك فالعناية الكبيرة التي أولاها الأستاذ حافظي علوي لنقد المصادر يرجع مردها إلى هذا الرصيد المعرفي الذي تراكم لديه جراء ملاحقته لمراحل تطور المعرفة التاريخية عموما، وللمجال الواحي/ الصحراوي خصوصا، حتى إن ملاحقته هاته التي جمعت بين مضامين كتب الجغرافيين والمؤرخين وغيرهم، نجحت «في رصد وتتبع روايات الأقدمين والكشف عما اعتراها من تناقص وما اشتملت عليه من نقول،»[1] كما نجحت في استقصاء أغلب الأجناس المصدرية وما اعتورها من غموض واضطراب ومحدودية، والسبب في ذلك يرجع إلى تبني مقاربة مصدرية قائمة على تنوع الوثائق، تنوع راجع برأي الأستاذ حافظي علوي إلى تنوع مصادر المجال المعني بالدراسة،[2] وهذا دليل على صلة المادة المصدرية ونوعيتها بالمجال قيد الدراسة، وهو في الآن نفسه دليل على حجم التطور المعرفي الذي لحق المقاربة المصدرية عند هذا الباحث، ومستوى التراكم الذي عزز رؤيته للمصادر، مما ينفي عنه سمة الجمود، ويسمه بخاصية التجديد.

o كتب الرحلات والجغرافيا

ومن الأجناس المصدرية التي رأى الأستاذ حسن حافظي علوي لزوم اعتمادها رغم الاعتراف بقلتها واضطراب بعضها، وخاصة المشرقية منها،[3] نجد كتب الرحلات والجغرافيا، ليس باعتبارها مادة مصدرية فقط، بل بما هي فرش للبحث، إذ التاريخ يستوعبه المجال أولا، لأنه الوعاء الذي تقع فيه الأحداث، فهو الحاضن للتاريخ من جهة، والمؤثر في ملامحه وتفاصيله وإيقاعه من جهة ثانية، لذلك كان من اللازم تقميش نصوص هذا الجنس المصدري، خصوصا عندما يكون الحديث عن مناطق لها عناصر جذب اهتمام الرحالة والجغرافي،[4]

(1) حافظي علوي، **دراسات**، 9 و22.
(2) حافظي علوي، **واحات**، 5.
(3) حافظي علوي، **دراسات**، 13 و20؛ حافظي علوي، **واحات**، 25.
(4) حافظي علوي، **سجلماسة**، 85.

ناهيك عن غنى مادتها ابتداء من القرن 5هـ/11م، «فهي أغنى ما يمكن الاعتماد عليه في جمع معلومات موضوع كهذا، لأن التاريخ المونوغرافي لا يجد مادته الغزيرة إلا في مثل هذا الصنف الأدبي، خصوصا إذا تعلق الأمر بغياب كتابات وتواريخ محلية.»[1]

ويبدو أن «شغف الجغرافيين القدماء بتدوين كل ما هو مستغرب مستطرف من جهة، ورغبتهم في إسداء النصح ... من جهة ثانية،»[2] لم يكن دافعا فقط لتدوين أخبار عن الصحراء، بل كان سببا كذلك في الحد من حجم المعلومات الواردة عنها، وشح مساحة مجالات معانيها، على الرغم من أنها ظلت «المقصد الرئيس للمهتمين،»[3] فإذا كانت «كتب الجغرافيا والرحلات لم تهتم بأخبار البلاد الصحراوية إلا في حدود ضيقة، وأنها شددت على وصف السبل والمسالك ومصادر المياه والأخطار المحدقة بتنقل القوافل التجارية بهدف حماية المسافر في النفس والمال،»[4] وأن بعضها تفرد بذكر «بعض المنتوجات الفلاحية التي اختصت بإنتاجها هذه المناطق الجافة دون غيرها،»[5] فإنها بذلك قد أسهمت في تقديم مادة مصدرية فريدة، كان تخلفها سيعيق البحث عن هذا المجال أكثر فأكثر.

هذا ولم تكن أهمية المتن الجغرافي عند الأستاذ حافظي علوي لتقف عند حدود التعريف بالخصائص الطبيعية للمجال المعني بالدراسة عبر التاريخ،[6] بل تجاوزته إلى التعريف بخصائص المرحلة المعنية بالدراسة، والتمكين من تقويم مادته اعتمادا على السوابق واللواحق من مضامينه، حيث مكنته «هذه الكتب من معرفة خصائص المرحلة ...، وتقويمها تقويما معقولا ينبني على ما كان سائدا بالمنطقة في مراحل سابقة ولاحقة لها،»[7] وهذا من حذق الباحث وشمول نظرته.

صحيح أن وصف الجغرافيين الوارد في مصنفاتهم أفاد الباحث في فهم البنية السكانية للمجال، والعلاقة بين المدينة والبادية، وبين المدن المغربية والبلدان المجاورة عبر ملاحقة وصف المسالك،[8] ومكنه من المقارنة بين مضامين هذا الصنف بتحديد نقول بعضهم عن بعض، أو تناقض الواحد بين صفحتين، وجديد اللواحق عن السوابق، أو لنقل ملامح التغير

(1) حافظي علوي، **سجلماسة**، 14-15؛ حافظي علوي، **دراسات**، 23.
(2) حافظي علوي، **دراسات**، 20.
(3) المرجع نفسه، 23.
(4) المرجع نفسه، 44؛ حافظي علوي، **واحات**، 5.
(5) حافظي علوي، **واحات**، 26.
(6) حافظي علوي، **سجلماسة**، 23 83؛ حافظي علوي، **دراسات**، 13.
(7) حافظي علوي، **سجلماسة**،31.
(8) المرجع نفسه، 15 و85-166.

والتبدل التي لحقت المجال نفسه، وأسماء الأماكن بين زمنين متعاقبين أو أزمنة متوالية،[1] لكنه لم يمكنه من معرفة أحوال السكان وما يتصل بحياتهم اليومية بنوع من التفصيل كما هو الشأن بالنسبة لكتب النوازل الفقهية.[2]

وحتى تتحقق الاستفادة من هذا الصنف المصدري، ويتم الإمساك بأدوات نقده، فقد مهد الأستاذ حافظي علوي لذلك بتصنيف كتب الرحلات والجغرافيا حسب القرون مشرقا ومغربا، واعتنى بالكتب المفقودة منها، مذكرا بعناوينها وبمن نقلوا عنها،[3] وموضحا ميزة ما انفردت به بعض المصادر الجغرافية المطبوعة، حين أورد مؤلفوها معلومات لم ترد عند غيرهم، لكونهم كانوا شهودا على الأحداث والأحوال، وقريبين من مصادر خبرها، إذ أتاحت مناصبهم داخل البلاط ومكانتهم بالقرب من الحكام، فرصة الاطلاع على السجلات التي كانت في خزائن القصور،[4] إلا أن هذا لم يمنع الأستاذ حافظي علوي من التحذير أثناء التعامل «مع المعلومات التي أعيد ذكرها من طرف كتاب القرن الثامن الهجري، ... في محاولة لاستغلالها في إطار سليم، لأن بعضها لا يتطابق مع ما كانت تعرفه [المنطقة] في هذا القرن، خاصة ما يتعلق بالمعطيات المناخية والإنتاج الفلاحي فضلا عن المعلومات الخاصة بالسكان.»[5]

إن عدم التطابق بين المعطيات الواردة في بعض كتب الجغرافيا وتاريخ كتابتها، أو تضارب الروايات بينها في الموضوع الواحد، راجع إلى عدم تحيين بعض الجغرافيين للنقول الواردة في مصادر جغرافية سابقة عنهم، أو تباينهم بين الإفصاح وعدم الإفصاح عن مصادرهم،[6] حيث لا يحدد المؤلف مصدر معلوماته،[7] أو اعتماد مصادر أخرى في الكتابة، فالبكري لم يزر منطقة سجلماسة، وإنما كان في وضع مكنه من جمع بعض أخبارها اعتمادا على سجلات الأمويين في القرن5هـ/11م، وهذا ما يستوجب التعامل بحذر مع المعلومات التي أوردها في هذا المضمار، خاصة وأن هذا المؤلف قد ذكر أكثر من رواية في موضوع التأسيس نتيجة اختلاف المصادر الشفوية لمعلوماته؛»[8] أو قيام عدد من الجغرافيين المشارقة بنقل «روايتهم عن تأسيس سجلماسة عن صاحب الاستبصار وعن الحميري الذي جمع بين معلومات كل

(1) حافظي علوي، **سجلماسة**، 15 و33؛ حافظي علوي، **واحات**، 27.
(2) حافظي علوي، **دراسات**، 14 و20-23.
(3) حافظي علوي، **واحات**، 25 و28 29.
(4) المرجع نفسه، 27.
(5) حافظي علوي، **سجلماسة**، 15 و64.
(6) حافظي علوي، **واحات**، 25-32.
(7) حافظي علوي، **سجلماسة**، 87.
(8) حافظي علوي، **سجلماسة**، 93؛ وحافظي علوي، **دراسات**،21.

من صاحب الاستبصار والبكري، فأتت الروايات الخاصة بتأسيس هذه المدينة مليئة بالخلط والتضارب الذي مرده إلى تضارب روايات المصادر التي نقلوا عنها.[1]

وإذا كان أحد الجغرافيين قد «أبدى بكتابه ميلا شديدا إلى تصديق العجائب والحرص على إيرادها،»[2] فإن حجم الخلط والخطأ قد تباين فيما بينهم؛ إذ أخطأ بعضهم في تحديد مواضع بعض المدن، واختلطت عند آخرين معلومات بعض البلدان مع مثيلاتها،[3] فضلا عما وقع فيه بعضهم من تحريف لبعض أسماء الأماكن لعدم معرفتهم باللغة الأصل،[4] أو حمل بعض الأسماء على المعنى المجازي لا الحقيقي،[5] وسعي بعضهم إلى تعريبها بما شوه صلتها باللغة الأصلية، ناهيك عن اندثار أماكن وبقاء أسمائها، وتغير أخرى عن أسمائها الأولى.[6]

ولم تكن كتب الرحلات أقل شأنا من كتب الجغرافيا؛ إذ قام عدد من الرحالة بتدوين مشاهدات رحلتهم أو رحلاتهم، إلى جانب عدد من المصادر التي بعضها في حكم المفقود، حيث أسهم تنوع دوافع الرحلة في ميلاد أنواع منها، مثل الرحلات الحجية التي تكتسي «أهمية خاصة، ... لأن أركاب الحاج كانت تعبر المناطق الواحية أو المناطق الصحراوية في طريقها من الغرب إلى الشرق،»[7] مما ساعدها على وصف عدد من المناطق ورصد بعض أحوال أهلها.

هذه وغيرها بعض وجوه التمايز بين المصادر الجغرافية والمصادر الأخرى، تؤكد في عمومها لزوم القبض على مفاتيح كل جنس مصدري، طلبا لحمل معاني النص على حقيقتها، ووصلها بذهنية كاتبها وسياق زمانها، حتى لا تشرد المعاني عن الواقع التاريخي فلا تعبر عنه، بل تعبر عن صور وتمثلات ذهنية هي من الممكن التاريخي لا الواقع التاريخي.

o كتب التاريخ العام

أما كتب **التاريخ العام** فيعترف الأستاذ حافظي علوي في معرض حديثه عنها أنها الصنف الأدبي الذي يحظى بأهمية بالغة في مصادر[8] أبحاثه، رغم أن التاريخ المحلي المنكب على دراسته والمصرح بقلة مصادره «مطمور في التأريخ للدولة، ... كما هو الشأن بالنسبة لتاريخ

(1) حافظي علوي، **سجلماسة**، 95-96؛ وحافظي علوي، **دراسات**، 20-23.
(2) حافظي علوي، **واحات**، 26.
(3) المرجع نفسه، 27.
(4) حافظي علوي، **سجلماسة**، 29، 43، 59-60 و93.
(5) المرجع نفسه، 32-33.
(6) المرجع نفسه، 29 و61.
(7) حافظي علوي، **واحات**، 31.
(8) حافظي علوي، **سجلماسة**، 16.

كل أقاليم البلاد،»[1] وهذا يعني أن القول بوفرة مصادر هذا الجنس المصدري خلال عصور لاحقة إنما هو من باب المقارنة بالعصور السابقة ذات سمة الندرة والقلة، لكنه في عمومه لا يدل على أن جميع قضاياه التاريخية قد وصلت بشكل دقيق وتام، وإلا لما كانت الحاجة داعية إلى الانفتاح على أصناف مصدرية أخرى بحثا عن المعلومة، والاكتفاء عند اعتمادها فقط بمستوى المقارنة بين نصوصها بحثا عن الدقة في الخبر وليس عن الخبر.

صحيح أن المعلومات الواردة في مثل هذا الجنس المصدري تتراوح بين القلة والكثرة تبعا لطبيعة الموضوع أولا، ولأهميته التاريخية ثانيا، فضلا عن عموميته ومجهريته ثالثا، وقربه أو بعده عن التاريخ الحدثي وعن الحقبة قيد الدراسة رابعا، لكن الأكيد هنا هو أن حضور أي موضوع في كتب التاريخ العام لزم أن تكون له قوة جذب حتى يلفت انتباه المؤرخين فيدونوا بعض أخباره،[2] ما لم يمنعهم عارض التحيز والولاء.[3]

وبما أن أخبار الصحراء لم تكن لتثير انتباه المؤرخين، ولم يكن لأهلها اعتناء بالكتابة عنها، لعدم وجود «ملك يحمل أهل الكتاب على العناية بتقييد أيامهم وتدوين أخبارهم، ولم تكن مخالطة بينهم وبين أهل الأرياف والحضر حتى يشهدوا آثارهم، لإبعادهم في القفار، ... فبقوا غفلا إلى أن درس منها الكثير، ولم يصل إلينا بعد ملكهم إلا الشارد القليل،»[4] وأنها ظلت تفتقر «إلى كتابات محلية من صنف كتب التاريخ العام،»[5] وأن مجموع ما ذكر عنها «لم يرد ... إلا في ارتباط وثيق مع مجريات الأحداث في المناطق الواقعة إلى الشمال والجنوب منه،»[6] فإن الدارس لها سيكون مضطرا لبناء مادته المصدرية من هذا الصنف، اعتمادا على الجمع والتصنيف من أغلب المصادر الأدبية، مراعيا لزوم وضع مسافة بين صاحب التأليف وبين الموضوع الذي يؤرخ له،[7] فأخبار الصحراء مثلا المنثورة «في ثنايا كتب التاريخ الرسمية التي تم تأليفها لتخليد أمجاد الأسر والدول التي تعاقبت على حكم بلاد المغرب في العصر الوسيط، لا تذكر إلا مقرونة بالحديث عن وصول حملة عسكرية إليها من الشمال، أو عند إعلان أهلها العصيان وخروجهم عن الطاعة، أما فيما عدا ذلك فلا تتم الإشارة إليها إلا عرضا سواء في وقت اعتزاز الدول أو في وقت فشل ريحها وتقلص ظلها عن القاصية.»[8]

---

(1) حافظي علوي، **سجلماسة**، 16؛ وحافظي علوي، **واحات**، 5.

(2) حافظي علوي، **سجلماسة**، 16.

(3) المرجع نفسه، 17.

(4) ابن خلدون، **العبر**، ج. 7، 81.

(5) حافظي علوي، **دراسات**، 44.

(6) حافظي علوي، **واحات**، 5.

(7) مجهول، **قضية المهاجرين (المسمون اليوم بالبلديين)**، تحقيق محمد فتحة، تقديم حسن حافظي علوي (الرباط: دار أبي رقراق، الرباط، ط.1، 2004)، 10؛ حافظي علوي، **واحات**، 19.

(8) حافظي علوي، **واحات**، 6.

لكن يتضح أن الأستاذ حافظي علوي وأثناء تعامله مع هذا الجنس المصدري قد وجد صيغة لجمع منثور أخبار الصحراء، مستثمرا معالم سيرة المؤرخ ومذهبه وسياق تأليفه، لتكون مفتاحا لفهم النص الإخباري سواء لتقليص مبالغاته والكشف عن تجاوزاته، أو لتجلية مضمراته وتحديد اختياراته، فضلا عما يقدمه هذا الجنس المصدري من فرش إخباري عام يساعد في تأطير الموضوع وبناء هيكله،[1] وإيضاح غوامض بعض عباراته.[2]

وكما اتجه اختيار الأستاذ حافظي علوي إلى تصنيف كتب الرحلات والجغرافيا استنادا إلى العامل الزمني حسب القرون، فإنه اختار أثناء النظر إلى كتب التاريخ العام تصنيفها اعتمادا على العامل المذهبي،[3] حيث تحدث عن المصادر الإباضية[4] التي يغلب عليها الضياع، مذكرا بعناوينها ومؤلفيها ومرجحا تواريخ تأليفها (خاصة ممن عثر عليه منها) اعتمادا على مجموع الأحداث التي وردت في متنها، مبينا مميزات الكتابة عند بعضها، ومجموع النقول التي أخذت منها، مع الإشارة إلى بعض القضايا الخلافية التي طبعت المذهب الإباضي مشرقا ومغربا.

أما المصادر الشيعية[5] فقد انتقد الأستاذ حافظي علوي اهتمامها الكلي بالأئمة دون غيرهم من أنصار المذهب، إذ وعلى الرغم من زهد معلوماتها المتعلقة بالصحراء والواحة، إلا أنه اعتمدها للمقارنة بمصادر المذاهب الأخرى من جهة، ولما أوردته من معلومات عن العلاقة التجارية والثورات السياسية من جهة ثانية، واعتماد بعض المصادر اللاحقة عليها، مما حفز على النظر إلى متنها وتعقب نصوصها.

وإذا كانت المصادر السنية[6] قد وفرت أخبارا عن سكان الصحراء، إلا أن أخبارها عن الصحراء ظلت قليلة على الرغم من المحاولات المتكررة للعثور على «مخطوطات تعود لعصور غابرة بالمناطق الواحية والصحراوية،»[7] كما أن رصد غياب مصادر محلية خاصة بالمناطق الصحراوية وشبه الصحراوية -إلا من بعضها الذي نقل عن بعض الأصناف المصدرية الأخرى ككتب الجغرافيا والتراجم وغيرهما- يؤكد بأن باقي أخبار بلاد الصحراء جاء انعكاسا لطبيعة علاقة المجال وسكانه بالدول المركزية المتعاقبة على بلاد المغرب، في تنامي واضح للكم والعدد.

على أن اعتناء الأستاذ حافظي علوي بهذا الصنف المصدري مكنه من الانفتاح على

(1) حافظي علوي، **سجلماسة**، 17.
(2) المرجع نفسه، 66.
(3) حافظي علوي، **واحات**، 6-20.
(4) المرجع نفسه، 6-11.
(5) المرجع نفسه، 11 12.
(6) المرجع نفسه، 12-20.
(7) المرجع نفسه، 13.

المصادر المشرقية أو التي ألفها أصحابها في المشرق،[1] «لانفراد البعض منها في معرض حديثها عن بعض الوقائع بروايات مخالفة لما نجده متداولا في الرواية الرسمية المغربية،»[2] حيث رصد الباحث عددا من هذه المصادر، وميزة كل مصنف منها، موضحا حجم الاستفادة التي تقدمها للدارس سواء من حيث المصادر أو المعلومة، فضلا عن تعقبه لروايات بعضها، وتواريخ كتابتها وأصول نقولها، كل ذلك في تسلسل زمني يراعي التراكم المنجز.

هذا ولم يستثن حافظي علوي من مجموع ما ذكر من كتب التاريخ العام المصادر المفقودة، حيث لاحق ذكرها استنادا إلى النقول التي أخذت منها، إذ إن عرضه لعدد منها ضمن محاور أخرى،[3] لم يمنعه من تخصيص حديث مستقل عنها وذكرها،[4] لكونها «مصادر تعد الآن في عداد المفقود يحسن الإلماع إليها،»[5] خاصة وأن المؤرخين القدامى نقلوا عنها قضايا تفردت بالحديث عنها.

o كتب السير والتراجم

إلى جانب ذلك، اعتمد الأستاذ حافظي علوي على كتب السير والتراجم، إذ «لهذا النوع من الكتب قيمة فريدة في دراسة المجتمعات وحضارتها، فالدارس لا يمكنه الاستغناء عن المعلومات التي توفرها...حول الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، فضلا عن دور التراجم في ضبط الإطار الزمني للأعلام، وهو ما يساعد على استغلال ما ورد في مؤلفاتهم استغلالا علميا يأخذ بعين الاعتبار المناخ العام الذي تحكم في أفكارهم ووجهها.»[6]

لقد رسم هذا البيان والإيضاح لقيمة كتب التراجم عند الأستاذ حافظي علوي، بعض مسارات الاستفادة منها بشكل يتجاوز استثمار المعلومة في بعدها الأحادي إلى استخلاص عناصر نظمها تعريفا بالعلوم والمصنفات والشيوخ والبرامج والصلات العلمية...، ناهيك عن سير الأعلام، مما أعطى لكتب التراجم حضورا متجددا واستثمارا متعددا،[7] لم يكن استيعابه قائما إلا بعد تبني مقاربة شمولية لا تفصل بين القضايا على الرغم من ظاهر تباعدها، سواء من حيث الأسباب أو النتائج، إذ هي كل متداخل تتفاوت فيه نسب التأثير والتأثر بشكل يجعل حضورها متوازيا لا متوازنا.

---

(1) المرجع نفسه، 20-22.
(2) المرجع نفسه، 20.
(3) المرجع نفسه، 12، 13 و20.
(4) المرجع نفسه، 22-25.
(5) المرجع نفسه، 22.
(6) حافظي علوي، **سجلماسة**، 17.
(7) حافظي علوي، **واحات**، 35-36.

ويتضح هذا البعد الشمولي عند الأستاذ حافظي علوي في اعترافه «بأن التاريخ لم يحتفظ بتراجم أعلام البلاد الصحراوية قبل وبعد قيام دولة المرابطين إلا في القليل النادر،»[1] على الرغم من أن هذه البلاد لم تكن خالية من العلماء، فقد أنتجت أعلاما وفقهاء كثر،[2] يتجاوز عددهم ما أوردته كتب التراجم التي لم تهتم إلا «بحكام لمتونة وبذوي عصبيتهم. كما أن إغفال ذكرهم بعد انهيار الحكم المرابطي يفسر بانخراط كتاب مصنفات التراجم في سلك الحكام الجدد من الموحدين، وإعراضهم عن ذكر كل ما له صلة بخصومهم،»[3] وتلك من قواعد فهم كتب التراجم التي تصل المضمون بسياقه ودواعي كتابته.

ولما كانت بلاد الصحراء تفتقر إلى كتابات محلية من صنف كتب الطبقات والتراجم،[4] وكانت كتب التراجم شحيحه في ذكر علماء هذه البلاد وأعلامها، انفتح الأستاذ حافظي علوي على كتب أنساب الشرفاء،[5] وعلى كتب الفرق والمذاهب التي أمدته بمعلومات عن طبقات الإباضية وأعلام الخوارج،[6] وبكتب تراجم أئمة الشيعة وخلفائهم،[7] وبمصادر تراجم فقهاء السنة وعلمائهم،[8] كما انفتح على الرصيد النوازلي الذي سمح «بإعطاء فكرة عن توزيع عدد المفتيين الصحراويين حسب توالي القرون،»[9] وهو بذلك يفتح مغالق تبدو مستعصية أمام الشح المصدري، ويسطر طرائق لإتمام نواقص كتب التراجم أو للمساعدة في إنجاز نماذج منها، لأن عدم اعتناء كتب التراجم بأعلام مجال ما، لا يعني أن المجال يعدم رجالاته، فآثارهم المعبر عنها في أجناس مصدرية أخرى تفصح عن بعض سيرتهم وأخبارهم، مما يشجع على جمعها وتوليفها.

وإذا كان الأستاذ حافظي علوي قد اعتمد على كتب التراجم والطبقات والسير والبرامج والأنساب على توالي أزمنتها، فإن سعة النظر المصدري لديه ساعدته في اعتماد «كتب التراجم المتأخرة عن الفترة المعنية بالدراسة، [لأنها تضم] معلومات مهمة عن ولاة بلاد القبلة، وأعلام البلاد الواحية والصحراوية في مختلف ضروب المعرفة.»[10]

---

(1) حافظي علوي، **دراسات**، 25.
(2) المرجع نفسه، 26-27.
(3) المرجع نفسه، 27-28.
(4) المرجع نفسه، 45.
(5) حافظي علوي، **واحات**، 34-35
(6) المرجع نفسه، 8-9.
(7) المرجع نفسه، 11-12.
(8) المرجع نفسه، 14-17.
(9) حافظي علوي، **دراسات**، 28.
(10) حافظي علوي، **واحات**، 36.

إن رؤية كهذه لكتب التراجم، والقائمة على قواعد منهجية بأفق تكاملي، لا يمكن صياغتها أو تبني مفرداتها إلا إذا توفر لصاحبها رصيد مصدري منشد لسعة الاطلاع على الوثائق بشغف متزايد، يستطيع عبره أن يحول المعلومة في سياقها من التأريخ للعام إلى التأريخ للخاص أو العكس، وأن يستخلص المعلومة من مصادر قد تبدو بعيدة عن جنسها المصدري وعن زمانها التاريخي وعن مكانها الجغرافي، لكنها متضمنة لنصوص هي في غاية الإفادة التاريخية،[1] تنتسب لصنف مصدري واحد، غيابه مجتمعا بين دفتي مصنف لا يعني انعدامه، لأنه متفرق في غيره من المصادر والمصنفات فقط.

o كتب التراث الفقهي

على أن الإقرار بأهمية كتب الرحلات والجغرافيا كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا، لا يتعارض مع القول بمحدوديتها واضطراب بعضها،[2] نظرا لأن خاصية التراكم المصدري تنامت عند الباحث، فلم تمنعه من القول بذلك لحظة التعرف على سعة المتن الفقهي، وهذا دليل على الجدة التي طبعت أعمال الباحث، وارتقت بمستويات المعرفة التاريخية لديه، إلى الحد الذي جعلته يدقق في استنتاجات نقده للمادة المصدرية،[3] ويدعو إلى الانفتاح على جديد أجناسها لسد النقص.[4]

لذلك لم يكن المؤرخ، أثناء انفتاحه على مجموع المصادر بعد تبنيه لخاصية التنوع، ليغفل بشكل كلي عن النظر إلى التراث الفقهي بكل أنواعه، على الرغم من أن «هذا النوع من التراث يظل حتى الآن من المنسي، لأننا آثرنا إغفاله والإعراض عنه،» والسبب في ذلك عدم إدراك قيمته، إذ العناية به تعد قيمة إضافية «من شأنها أن تساهم في ملء فراغ عانت منه الخزانة العربية وما تزال تعاني منه،»[5] مقارنة بالعدد الهائل من ذخائر هذا التراث المخطوط المحفوظ بالخزانات العامة والخاصة.

وإدراك الأستاذ حافظي علوي لقيمة كتب النوازل الفقهية باستيعابها لمجموع القضايا التي تخدم الكتابة التاريخية، راجع برأيه إلى أن «أسلافنا قد اعتنوا بمختلف القضايا، ... فأفتوا فيما نزل في زمانهم من النوازل، وأصدروا الأحكام بما يضمن الحقوق، ... فنتج عن ذلك تراكم

(1) حافظي علوي، **سجلماسة**، 18.
(2) حافظي علوي، **دراسات**، 13 و20.
(3) المرجع نفسه، 13.
(4) المرجع نفسه، 25 و45.
(5) مجهول، **قضية المهاجرين**، تقديم حافظي علوي، 7.

عدد لا بأس به من المؤلفات،»[1] لذلك حين يعلن الاستفادة من كتب النوازل،[2] واعتماد الفتاوى المعروفة وكذا فتاوى البلاد الصحراوية والسودانية،[3] فهو في حقيقة الأمر يؤرخ في تطور واضح لتنامى علاقته بهذا الجنس المصدري، حيث تحول هذا الصنف المصدري عنده من مادة مصدرية تسعفه في توثيق وتعزيز المعلومة إلى مادة رئيسة في أغلب أبحاثه ودراساته، بل وموضوعا للدراسة والبحث، إذ «لم يكتف في توظيفه للرصيد المعرفي المتصل بالصحراء على المصادر المعتادة، بل استند بشكل مكثف إلى فتاوى البلاد الصحراوية والسودانية، مما أتاح للقارئ إمكانية التعرف على صورة الصحراء في المتون الفقهية،»[4] وعرّفه على عدد المفتين أو الفقهاء الصحراويين حسب توالي القرون رغم إغفال كتب التراجم والطبقات لذكرهم.[5]

هكذا أظهرت كتب النوازل الفقهية أهميتها القصوى في مجموع الشواهد والأدلة التاريخية ذات الطابع المجتمعي على الرغم من خطابها الفقهي، فهي تفيد «في معرفة ملكية الأرض وأساليب الري والمزارعة والمغارسة بالبلاد الواحية، والبدل في الأطعمة وجميع أنواع البيوع، فضلا عن الجوانب المتعلقة بصراع القبائل حول نقط الماء والغصب والحرابة،»[6] كما تفيد في معرفة «طهورية الماء بتغير لونه وطعمه، ... وإعداد الماء للوضوء للخارج إلى مكان لا ماء فيه، وزكاة التمر، وقسمة التمر على رؤوس النخل، وحريم النخل،»[7] و«معرفة موقف فقهاء البلاد الصحراوية من زينة المساجد وزخرفة محاربها وسعة أبوابها،»[8] وكذا «طرق استغلال مياه وادي زيز بين أهل العالية وأهل السافلة،»[9] وهذا ما يعلي من أهميتها ويوسع من مساحة استثمار نصوصها.

لقد أتاح إقبال فقهاء الصحراء على الإفتاء وكتابة أجوبتهم، الحصول على تآليف عديدة خاصة بالنوازل، تآليف ازدادت مع توالي القرون حتى تحققت نهضة كبرى في أدب النوازل خلال القرن 12هـ/18م وبعده،[10] إلا أن ما شاب بعضها أثناء جمعها من تصحيف ونقص وتحريف حال دون الاستفادة منها، لأن «ما يهم المؤرخ منها هو صحة نسبتها إلى مؤلفها،

(1) المرجع نفسه، تقديم حافظي علوي، 7.
(2) حافظي علوي، **سجلماسة**، 19.
(3) حافظي علوي، **واحات**، 37.
(4) حافظي علوي، **دراسات**، تصدري محمد الناصري، 9.
(5) المرجع نفسه، 28.
(6) حافظي علوي، **واحات**، 38.
(7) المرجع نفسه، 38.
(8) المرجع نفسه، 39.
(9) المرجع نفسه، 39.
(10) حافظي علوي، **دراسات**، 28.

واشتمالها على معلومات صحيحة، بصرف النظر عن كونها وازنة أو ضعيفة في مجال الحكم الشرعي، وبصرف النظر أيضا عن مشاركة صاحبها في الرأي الفقهي بالإضافة أو الاجتهاد،»[1]

لقد اعتمد الأستاذ حافظي علوي على عدد كبير من كتب النوازل، وتمكن من التعريف بعدد مهم منها، والتدقيق في عناوين بعضها، والنظر في عدد أجزائها، وبيان عصر مؤلفيها، وتحديد أماكن وجود نسخها، فضلا عن إجمال بعض مضامينها، لذلك اعتبرها «أهم ما يمكن الاعتماد عليه في دراسة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية بالمناطق الصحراوية والمناطق الواقعة إلى الجنوب منها،»[2] و«أنه لا غنى للدارس عن هذا النوع من المصادر في فهم الكثير من القضايا وفي تسليط الضوء على جوانب غامضة،»[3] مما يقرر لدينا توجيها منهجيا حول كيفية التعامل مع النوازل الفقهية،[4] إذ بالإضافة إلى حرصه على فهم الخطاب الفقهي ومصطلحاته، والتأطير الزمني للنازلة حتى يناسب فهم زمانها وأحوال مستفتيها، فإن بعضها يقتضي حمله على مستوى فهم متلقيه؛ لأنها موجهة للعوام بخطاب يناسب عقولهم وأحوالهم، وأن بعضها يقتضي البحث عن صحة نسبتها للفقيه المفتي عند جمعها وتداول مجموعها،[5] لأن ذلك يفيد في تأطير زمانها وتعيين مكانها، ويساعد على صياغة ملامح أحوال مستفتيها.

ولم يكتف الأستاذ حافظي علوي أثناء تعريفه بالمتن الفقهي بعرض كتب النوازل الفقهية وبعض ضوابط إعمالها، بل لقد مد من مساحة هذه النصوص، بالانفتاح على مصنفات كتب الوثائق والأحكام، التي مهد لبيانها بالتعريف بها، إذ «هي الكتب التي ألفها الموثقون لتكون نموذجا يحتذى في كتابة عقود المعاملات،»[6] لذلك سميت بكتب الشروط «لأن الشرط في اللغة العربية هو العلامة، ... وهو عبارة عن كل شيء يدل على غيره، ويعلم من قبله،»[7] والسبب في تصدير هذا التعريف، هو جدة اعتمادها مصدرا في الكتابة التاريخية من جهة، والرغبة في حمل معناها على الوجه الذي يسهل الاستفادة منها من جهة ثانية، بدليل أنه انتقل إلى إيضاح الغاية من كتابتها عند الفقهاء، فهي وإن كانت صيانة لفهم معاني الكلام المسطور في العقد، استنادا إلى الإيضاح البين، والتحرز بإقفال مسالك التأويل، فإن في تجديد

(1) حافظي علوي، **واحات**، 37.
(2) حافظي علوي، **دراسات**، 14.
(3) المرجع نفسه، 44-45.
(4) يميز حسن حافظي علوي بين فتاوى البلاد الواحية وفتاوى البلاد الصحراوية والسودانية، انظر **دراسات صحراوية**، 29-36.
(5) حافظي علوي، **واحات**، 37.
(6) المرجع نفسه، 42.
(7) المرجع نفسه.

وتحيين شروط عقودها تعبير عن تطور ذهنية المجتمع المتداولة فيه، حيث تصير الوثائق -وهي تأخذ بالحذر سدا للذرائع- كاشفة عن حجم الحيل وطرق التدليس، وهذه صور مفيد للمؤرخ.

وحتى يقرب الأستاذ حافظي علوي هذا الجنس المصدري من المتلقي، فقد عمد إلى جرد عدد من مصنفاته على توالي أزمنتها حتى انتهى إلى المتأخرة منها،[1] وذِكر مختصر بعضها الذي اختُصِرَ بـ«قدر الثلث،»[2] وبيان قيمة بعضها الآخر الذي أثني عليه بالقول: «وهو من أجل كتب الوثائق تأليفا، وأحسنها تصنيفا، لجمعه كلام المتقدمين، وفتاوى المتأخرين من أحكام الأندلسيين،»[3] دون القفز عن ذكر حجم الاستفادة التي يقدمها هذا الصنف المصدري للباحث في موضوع بلاد الصحراء والواحة.

كما انفتح الأستاذ حافظي علوي ضمن مصنفات التراث الفقهي على كتب الأموال والبيوع وغيرهما من كتب الفقه،[4] إذ إفادتها تظل متصلة عند الباحث بطبيعة المواضيع التي يعرض لها، فهي بالإضافة إلى المعلومات التاريخية التي تبسطها عَرَضا، فإنها تفيد «كثيرا في فقه العتق والتدبير،» و«أحكام التعزيرات والحدود،» و«أحكام المغارسة والتوليج والتصبير،» لذلك بسط الباحث عددا من عناوينها مرفوقة بأسماء مؤلفيها وتواريخ تأليفها، مع الإشارة إلى بعض مميزاتها.

o كتب الفلاحة والطب والصيدلة

هذا ولم يلغ الأستاذ حافظي علوي أجناسا مصدرية أخرى مثل كتب الفلاحة والأعشاب الطبية والعطارة والصيدلة من مجموع المصادر المعول عليها لتحصيل المعرفة التاريخية، بل على العكس من ذلك، فقد تميز بأن تحول انفتاحه عليها من مرحلة استثمار نصوصها لصياغة القضايا التاريخية، إلى مرحلة استثمار متنها كدراسة مستقلة، أي إنها صارت موضوعا مستقلا في الكتابة يحتاج إلى التصدير والبيان.

فإذا كان في سياق إنجاز أعماله الأولى قد أفادته «كتب الفلاحة العربية في معرفة خصائص التربة وكيفية العمل الزراعي،»[5] وفي تقديم «معلومات جيدة عن بعض النباتات

(1) المرجع نفسه، 42-43.
(2) المرجع نفسه، 43.
(3) المرجع نفسه، 43.
(4) المرجع نفسه، 43-44.
(5) حافظي علوي، **سجلماسة**، 19 و49.

والمغروسات التي كان معمولا بزراعتها،»[1] كل ذلك بغاية رسم ملامح الحياة الاجتماعية والاقتصادية لسكان الواحات، فإن كتب الفلاحة فيما بعد صارت هي السياق ذاته، أي إنها تحولت من مصادر للبحث إلى موضوع للبحث، حيث خصص لها أعمالا مستقلة تكشف عن جديد اهتمامه أو لنقل عن امتداد مساحة اهتماماته.

صحيح أن مجال اهتمام الأستاذ حافظي علوي حفز على الانفتاح على مثل هذه المصادر، لأن «التقصي عن أحوال هذا المجال ... يقتضي التنقيب عن أنواع جديدة من المصادر، تأتي في مقدمتها كتب النبات والأعشاب الطبية والعطارة والصيدلة،»[2] لكن يبدو أن إدراكه لقيمتها حفزه على الغوص في متونها وأنواعها، إذ «لا تخفى الأهمية التي أولاها الأطباء والصيادلة القدماء للنباتات الطبية البرية والبستانية، ولما كانت النباتات البرية أفيد في العلاج من النباتات البستانية في كتب الطب القديمة فقد تسربت هذه المعلومات النظرية إلى الذاكرة الشعبية فصارت النباتات الصحراوية مقدمة على غيرها في التداوي والعلاج، الأمر الذي يؤكد أهمية كتب الطب والصيدلة والفلاحة والنبات في دراسة المجال الصحراوي، وهو ما يستحق إفراده بدراسة خاصة.»[3]

لقد مكن هذا الصنف المصدري الأستاذ حافظي علوي من تحصيل «معلومات قيمة، أغنت البحث وساهمت في تنوع مادته،»[4] إلى الحد الذي جعله يعلن جدتها أثناء اعتمادها للكتابة عن بلاد الصحراء أولا، والاستناد إليها لفهم قضايا أخرى ثانيا، «فهي توفر مادة غنية جدا عن المزروعات والمغروسات في البلاد الصحراوية والواحية، وتفسر ماهية بعض الأعشاب والعقاقير المستعملة في الأدوية المفردة والمركبة، ومنافعها وخواصها واستعمالها في المشروبات والمشمومات والشيافات والتباخرات، فضلا عن عنايتها بذكر مناطق إنتاجها ومناطق جلبها، وقد أمكننا بواسطة هذا النوع من المصادر معرفة المكانة التي كانت للمنتوجات الواحية في التبادل التجاري.»[5]

وهذا التداخل التكاملي بين الأجناس المصدرية هو ما ساعد على تفكيك العديد من القضايا، حيث ساعدت كتب الفلاحة والنبات الباحث في إتمام «النقص الواضح في المعلومات الاقتصادية التي توفرها كتب الجغرافيا،»[6] بل في عرض قضايا عديدة تهم بلاد الصحراء من

(1) المرجع نفسه، 19 و52-55.
(2) حافظي علوي، **دراسات**، 25.
(3) المرجع نفسه، 25، هامش 2.
(4) حافظي علوي، **واحات**، 44-45.
(5) المرجع نفسه، 45.
(6) المرجع نفسه.

مثل زراعة وغراسة النخل وغيرها، كما أن بعضها جاء تدوينا لتجارب زراعية خاصة أو لتجارب أقيمت في حدائق أميرية، أو لمشاهدات تحصلت من رحلات عديدة، مما ساعد على بيان مصادر الكتابة لهذا الصنف من المصادر، وأعطى لأغلبها المصداقية العملية، لأنها لم تنح نحو الكتابة النظرية،[1] كما حفزه على إقامة أنشطة خاصة بهذا الجنس المصدري.[2]

ولم تكن كتب الطب والصيدلة والعطارة بعيدة عن هذا الاختيار المصدري، فقد اعتمد الباحث عليها لتدقيق قضايا ومناقشة أخرى، وفهم مباحث محددة وتأويل نصوص معينة، خاصة وأن عددا منها جاء حصيلة لما تم التوصل إليه سابقا، وبعضها الآخر اعتمد نتائج مجربات خاصة به، مثل عرض طرق علاج عدد من الأمراض (مثل الطاعون وآلام الرأس وأمراض العين ولسع العقارب ولدغ الحيات...)، سواء بالأعشاب أو العقاقير أو المعادن أو الترياق أو المربيات، وصيغ تصفية الماء وإعداده عند السفر، وكيفية التعامل مع الحر، فضلا عن تخصيصه لحديث مستقل لكتب الطواعين والأوبئة بجرد مصادره في تراث بلاد المغرب،[3] وكذا إفراده كتب الطبيخ على قلتها بما يناسبها من حديث،[4] إذ الغالب عليها أنها اختصت بموائد الأغنياء والميسورين، لكنها أشارت إلى بعض ما اختص به أهل الصحراء من وصفات غذائية أو مواد لا تنتج إلا في البلاد الواحية.

هذا ولم يكتف الأستاذ حافظي علوي أثناء عرضه لأهم مصنفات هذا الجنس المصدري ببيان مضامينها، وتاريخ كتابتها، وعدد نسخها، ونسبتها لأصحابها، وجرد أعدادها، بل زاد على ذلك بإعمال المقارنة بينها، وكذا المقابلة بين المحقق من بعضها وما عثر عليه من نسخ مخطوطة لم تعتمد في تحقيقها.[5]

إن هذا التنوع المصدري المكثف، قد يكون مسلكا جيدا في البحث التاريخي عموما، لكن ليس لكل القضايا ولكل الباحثين، لحاجة هذا المسلك إلى باحثين متمرسين قادرين على الجمع بين البعد الأفقي والعمودي في ملاحقة المصادر والنصوص والقضايا، ملاحقة يكون معها الباحث قادرا على جمع أطراف البحث في غير ذوبان ولا انجذاب، بل في حرص ونقد يتيح له إعمال الترجيح دون إهمال المرجوح، ويحفزه على المواصلة والاستمرار بالنفس نفسه.

---

(1) المرجع نفسه، 45-46.

(2) انظر كتاب «**الفلاحة والتقنيات الفلاحية بالعالم الإسلامي في العصر الوسيط**،» تنسيق حسن حافظي علوي (الدار البيضاء: مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود، ط. 1، 2011) ، 5-11.

(3) حافظي علوي، **واحات**، 50-55.

(4) المرجع نفسه، 55-56.

(5) المرجع نفسه، 45.

لذلك نقول، إن الدعوة إلى إعمال التنوع المصدري في البحث عموما لا تقتضي اعتماده أثناء الكتابة التاريخية في كل القضايا وعلى الدرجة نفسها، لأن مضامين الأجناس المصدرية تتنوع قضاياها التاريخية، وفي تنوعها يتباين حجم الإعمال، فما يسعف من المصادر لتحرير قضايا محددة لا يستلزم بالضرورة استثماره في قضايا أخرى، وما يساعد في كتابة قضايا معينة، لا يقتضي بالضرورة وجوده بالحجم نفسه في مصادر أخرى، وهنا تتحقق حنكة الباحث المؤرخ.

كما لزم التنبيه إلى أن المصادر على تنوعها لا يفترض فيها أن تجيب عن كل ما يعرض له الباحث من قضايا، أو يحتمل عرضه، أو يبغي عرضه، لأن ذهنية مؤلفي المصادر وقتها غالبا ما تنجذب إلى ما يهمها، أو ما تستغربه أو تستطرفه، أو ما يلفت انتباهها، لكنها في الوقت نفسه لا تلتفت إلى ما يشد الباحث اليوم من أفكار وقضايا وأسئلة إلا على سبيل الاستئناس والاستثناء إن تساوق الاهتمام، وبالتالي لا يجد جوابا عنها في مضامينها وفقراتها، إذ الزمن غير الزمن، والدواعي غير الدواعي، لذلك نقول إن صور أي موضوع يرجى بحثه ودراسته هو في ذهنية مؤلفي المصادر من الأسباب المفسرة لندرة الكتابة عنه أو كثرتها، وهو ما يعني أن المتن المصدري غالبا ما يكون مرآة عاكسة لذهنية كتابه، وهو في الآن نفسه مفتاح لفهم مضمونه.

صحيح أن العرض الدقيق من قبل الباحث لما هو موجود من المصادر الخاصة بهذا الموضوع أو ذلك، وبما تضمنه من المعطيات، غالبا ما لا ينشد للقبض على المغمور أو المفقود من المصادر، إلا بعد التمكن التام من الموجود، وهذا فرش مصدري لازم أو تأصيل مصدري مطلوب لاكتساب خاصية التجديد، لأنه غالبا ما يحقق توجيها لدى الباحثين بترشيدهم إلى مجموع المصادر الكفيلة بالإجابة عن كثير من الأسئلة المتعلقة بهذا الموضوع أو ذلك، خاصة عندما تكون المقاربة المصدرية المعتمدة موسومة بسمة المراجعة لكثير من الآراء المعروضة في بعض المصادر، والنقد لكثير من الأحكام المعلنة في بعضها الآخر بما يهم صلتها بقضايا غير القضايا.

لذلك وحتى يدقق الأستاذ حافظي علوي في الأصناف المصدرية على تنوعها ويكون لكل صنف خلاصاته، فقد سلك منهجية التدقيق المصدري،[1] حيث اعتنى بتركيز بعض دراساته وأبحاثه ومحاضراته على بعض المصنفات المصدرية المنتسبة لبعض الأجناس المصدرية، بما هي نماذج لبيان طرق التعامل مع كل صنف مصدري،[2] حيث اهتم بكتب الجغرافيا والرحلات

(1) بعد أن خصص دراسات عن المصادر المكتوبة عموما كما هو الشأن بالنسبة لموضوع **الجانب المعماري بسجلماسة من خلال المصادر المكتوبة** (الريصاني: مركز الدراسات والأبحاث العلوي، 1990م)، أفرد دراسات خاصة تستند إلى صنف مصدري محدد.

(2) يتضح اهتمامه بالمقاربة المصدرية في عدد من المحاضرات التي ألقاها في الموضوع، مثل محاضرة: «**مصادر التاريخ الإباضي ببلاد المغرب،**» وقد ألقيت على طلبة وحدة: المغرب المتوسطي في العصر الوسيط، بكلية الآداب

من خلال «رحلة ابن بطوطة» ليبحث عن علاقة المغرب الأقصى بمالي،[1] واعتنى بكتب النوازل من خلال «فتاوى محمد بن المختار بن الأعمش العلوي الشنقيطي» ليتناول تجارة الملح،[2] والتفت إلى كتب البنيان من خلال كتاب «الإعلان بأحكام البنيان» لابن الرامي ليعرض لمواد البناء ببلاد المغرب،[3] كما اهتم بالرسائل الديوانية[4] وبكتب الفلاحة والطب والصيدلة،[5] وغيرها من الاختبارات المصدرية التي تبحث في مضمرات النص المصدري عن قدرته على عرض قضايا معينة بطرائق تناسب صلة الموضوع بالصنف المصدري، وعلى بيان جوانب الموضوع ومساحته، كل ذلك بما يعزز البناء الكلي للمقاربة المصدرية، ويرسم مداخل الإمساك بالنص المصدري حسب صنفه، فالمؤرخ النبيه غالبا ما يتبع «الشارد القليل ... في مسالكه، ويتقراه في شعابه، ويثيره من مكانه،»[6] وتلك خاصية تميزه.

• التحقيق المصدري: إعداد وإمداد

لم يكن الاهتمام بالتحقيق عند الأستاذ حافظي علوي استثناء أو ثانويا، بل كان فعلا رئيسا متواريا بحكم طبيعة علاقة الباحث بالوثائق المتنوعة والكثيرة التي اعتمدها وراء الكتابة التاريخية، وكذا بحكم طريقته التوثيقية وراء مستويات استثمار النص المصدري

والعلوم الإنسانية الرباط، مارس 1999م. ومحاضرة: «**مصادر السيرة النبوية بين المحدثين والمؤرخين**،» ألقيت بمجلس الشيخة فاخرة آل نهيان بأبو ظبي في أبريل 2018م.

(1) حافظي علوي، دراسات، 259-283.

(2) **مجلة المناهل المغربية**، العدد 58، السنة 23 (مارس 1998): 145-168. هذا وأفرد لكتب النوازل إسهامات أخرى، انظر مقالته عن «أهمية النوازل في إنتاج المعرفة حول صحراء المغرب الأقصى،» هيسبريس تمودا Hespéris) (Tamuda، مجلد فريد (2012): 11-30. وكذا عرضه عن «الصحراء في كتب النوازل،» ضمن ندوة الصحراء مجال للتواصل، الريصاني، 09 أبريل 2005م.

(3) ضمن أعمال ندوة: المعمار المبني بالتراب في حوض البحر الأبيض المتوسط (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1999): 51-90.

(4) يذكر أن حافظي علوي كان عضو لجنة مناقشة أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ في موضوع: **الرسائل الأندلسية من الفتح إلى عهد الطوائف: جمع وتحقيق ودراسة**،» تقدم بها عبد الله داد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مايو 2010م.

(5) سبق وأن قدم الأستاذ حافظي عرضا بعنوان: «أهمية كتب الفلاحة والنبات والطب والصيدلة والعطارة في كتابة التاريخ الاقتصادي للغرب الإسلامي في العصر الوسيط،» ألقي على طلبة وحدة الهجرات والتثاقف بكلية الآداب والفنون الإنسانية بمنوبة تونس، 24 أبريل 2009م. كما كان عضوا بلجنة مناقشة أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ في موضوع: **كتاب الفلاحة لابن بصال الطليطلي: دراسة وتحقيق**، تقدمت بها مريم العمري (تطوان: كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان، يونيو 2008).

(6) عبد الرحمن بن خلدون، **العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، ج. 7، ضبط خليل شحادة (بيروت: دار الفكر، 2001)، 81.

ومستويات نقده، حتى إن الناظر لمجموع المصادر التي اعتمد عليها، وكذا مجموع الوثائق التي استفاد منها، ليجد أنه تجاوز فيها حد الاستشهاد إلى حد الاستفهام بأفق الاستمداد.

ومما يدل على أن المصادر عند الأستاذ حافظي علوي المؤرخ تتجاوز عتبة الهاجس إلى مستوى الهوس، اهتمامه الواسع بالنصوص على تنوعها، وعنايته الفريدة بلغتها وتدقيق متونها، وهو فعل عزز لغة الباحث من جهة، وأكسبه مهارة قراءة المخطوط من جهة ثانية، كما مكنه من القدرة على استخراج درره التاريخية من جهة ثالثة، وهذا ما انعكس على المادة المصدرية بيانا لقيمة مشهورها، وتعريفا بجديد مغمورها، وتحفيزا لتحقيق بعضها، كما انعكس على موضوعات مشروعه البحثي بأن مد من مساحاتها ونتائجها، حيث صارت المقاربة المصدرية بعد بناء المشروع أس في مقاربة القضايا وميلاد غيرها.

لقد صارت القضايا التاريخية سبيلا محفزا للبحث ليس فقط عن الوثائق والنصوص، وعن «المصادر الجديدة لسد النقص المهول الذي تعانيه»[1] تلك القضايا، بل ومحفزا لتجميع النصوص والوثائق وتحقيقها، حيث تحول طلب تجاوز الخصاص المصدري إلى مسلك منهجي تراكمت فيه طرائق التجاوز لتحقيق الامتداد المصدري كما وكيفا، فإذا كان التمييز بين الأجناس المصدرية أمر واقع، فإن التمييز بين مضامين الجنس المصدري الواحد لزم أن يكون معلوما، حيث تضيق أصناف مصدرية في قضاياها، وتتسع أخرى استطرادا خارج مضمونها، مما يساعد الباحث في تحصيل معلومات إضافية غير متوقعة وجودها بهذا الصنف أو ذاك.

إن ظاهر التباعد بين النصوص التي حققها الأستاذ حافظي علوي واضحة للعيان، لكنها من حيث الباطن مسنودة إلى ركن شديد هو مشروعه العلمي المتعلق بواحات بلاد المغرب، وهذا يعني أن هناك مسلك منهجي رفيع ما كان لينعقد لولا شمولية الرؤية أولا، وإرادة التحري ثانيا، وحضور الحس النقدي ثالثا. لذلك نعتبر أن رصد معالم منهج التحقيق عند حسن حافظي علوي يتجاوز المنجز من التحقيق لديه، إلى مجموع إنتاجه ككل، وإلى متون تقديمه لبعض الأعمال التي نسقها أو التي لغيره، وكذا بعض الأعمال المحققة التي قدم لها بالتصدير أو بالقراءة،[2] إذ هذه كلها روافد ثلاثة، نعتبر أن استحضارها مجتمعة يسعف في بناء تصور عام عن التحقيق المصدري عنده، تحقيق الغاية منه «إخراج النص الأصلي في نسخة أقرب للصيغة التي وضعها عليه مؤلفه.»[3]

---

(1) حافظي علوي، **دراسات**، 45.

(2) انظر قراءته لكتاب «قصور ومسالك جبل نفوسة» لإبراهيم أوسليمان أشماخي، تحقيق محمد حمام، العدد السابع والثلاثين من **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، جامعة محمد الخامس بالرباط (2019): 399-417.

(3) أبو سالم العياشي، **التعريف والإيجاز ببعض ما تدعو الضرورة إليه في طريق الحجاز** (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2021)، 72.

o رصيد محفز

لم يكن الاهتمام بالتحقيق عند الأستاذ حافظي علوي صدفة ولا تنطعا، بل إنه وليد نقد وتقييم وحاجة، فأما النقد فكان نتيجة نظر في عدد من الأعمال المحققة التي غاب فيها التريث والدقة، وأما التقييم فحصيلة بعض المصادر التي بعد تصفحها أكسبته ثقة في عدته العلمية واللغوية وشجعته على الإسهام في تحقيق نصوص هي الأقرب لمساحة موضوعات اهتمامه، وأما الحاجة فهي ضرورة إخراج رسائل ظلت في رفوف خزانات تنتظر نشرها وتدقيقها وتحقيقها، وهي رسائل لم يكن التعرف عليها بمحض الصدفة، بل جاء نتيجة اهتمام واسع وتنقيب متواصل.

والناظر في مجموع الإنتاج العلمي للأستاذ حافظي علوي سيجد أنه ظل وفيا أثناء اعتماد النصوص المصدرية على المحَقَق منها إلا عند الضرورة، وهذا اختيار ينم عن تطلع علمي صارم، يعلن من خلاله ابتعاده عن المنشور التجاري إلى المنشور العلمي، منتقيا التحقيق الجيد بعد اطلاع، ومراجعا المنشور التجاري بعد امتناع، ومستعينا بالمخطوط إن أسعفه الحال في تحصيله وإبداع.

كما أن الناظر لهذا الإنتاج العلمي سيجد أن غالبية أعماله مذيلة بقائمة المصادر المخطوطة والمطبوعة، وبها عدد كبير من عناوين المصنفات المصدرية التي اعتمدها، مرتبة ترتيبا يعين الباحث في إتمام بياناتها. ففي كتاب «سجلماسة وإقليمها» أشار إلى خمسة وخمسين مصدرا، منها ستة مخطوطات فقط،[1] وفي أطروحته «واحات بلاد المغرب» استند إلى ثلاثمائة وتسعين مصدرا منها أزيد من مائة مخطوطا،[2] وفي كتاب «دراسات صحراوية» أحال على مائة وثلاثين مصدرا منها أكثر من أربعين مخطوطا أغلبها من الخزانة الحسنة والمكتبة الوطنية بالرباط.[3] وبهذا يكون حافظي علوي قد ظل وفيا بوضع قائمة للمصادر، هي في أقوى تجلياتها التوثيقية اتجاه علمي بامتياز، يتسم بمميزات أهمها التنوع والترتيب والإعمال، فضلا عن الصلة بالموضوع.

هذا ولم تقف مظاهر الرصيد المصدري للأستاذ حافظي علوي عند النقد والتقييم والتمييز والتعريف، بل تجاوزت ذلك إلى الإعمال، بل يمكن القول إن الإعمال المتكرر للمصادر، والنظر الثاقب في متونها على تعدد أجناسها، هو من حفز على تحقيق ذلك النقد

(1) حافظي علوي، **سجلماسة**، 473-477.
(2) حافظي علوي، **واحات**، 1134-1150.
(3) حافظي علوي، **دراسات**، 295-305.

والتمييز، وهذا ما دفعنا للقول سابقا، بأن التحقيق هو واحد من ثمار الكتابة التاريخية عند الأستاذ حافظي علوي وليس العكس، فالشساعة المصدرية التي انفتح عليها مكنته من إعمال النصوص والمقارنة بينها، وكذا المقارنة بين المصادر وسياقات كتابتها، والتعرف على خباياها ومصادرها، وهو ما جعل المقاربة المصدرية عنده واحدة من أهم ركائز مشروعه العلمي.

على أن حضور الهم المصدري عند حافظي علوي وهوسه الكبير بالمادة المصدرية وقيمتها في البحث أولا، هي من دفعته للانخراط في مشروع إعادة الاعتبار للنصوص المصدرية باقتراح كتاب **في آداب الحسبة** لمحمد بن أبي محمد السقطي، والدعوة لإعادة نشره ضمن سلسلة ذخائر المكتبة التي تصدرها كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، فاختياره دليل على رغبته في نثر نماذج للاقتداء، لأن في ذلك «نفض الغبار عن أعمال رائدة أخفتها عوادي الزمان، وعزت في السوق، لتعم الفائدة بها من جديد، وليترصف الطريق نحو غد مشرق تسري فيه حركية الزمن الماضي، عسى أن يسترشد بها جمهور الباحثين ويتخذها نموذجا يحتذى ونبراسا يقتدى، فيستشرف العوالي من الأعالي ويعيد أمجاد السنوات الخوالي.»[1]

إن هذا القصد الذي يعلنه الأستاذ حافظي علوي في الفقرة الأولى من تقديمه للطبعة الجديدة من كتاب **في آداب الحسبة**، يفصح عن تطلع منشود للامساك بكل ما هو فريد وجيد، وعن ترقب مأمول للقبض على كل ما هو مفيد وقيم، فبمثل هذه الأعمال والنماذج الرائدة، وبالسعي لإعلانها من جديد تسترشد المسيرة العلمية، ويتحقق التراكم المرجو.

وكعادته لم يفوت الأستاذ حافظي علوي الفرصة وهو يقدم كتاب **في آداب الحسبة** للنشر دون أن يعرض لملامح منهجه في تقديم الكتاب، حيث عرّف بالمؤلِف والمؤلَف ومحققا الكتاب وعملهما في التحقيق، والنسخ المعتمدة في التخريج، وبين أهمية الموضوع وتاريخه، ومجموع ما ألف فيه بوضع لائحة بعدد من المصادر المنتسبة لجنسه وموضعه مشرقا ومغربا، إضافة إلى مزايا الكتاب.[2]

كل هذا وغيره دليل واضح وبرهان ساطع على أهمية المقاربة المصدرية عند الأستاذ حافظي علوي، حيث تحضر هذه المقاربة بأشكال عديدة لكنها تنطلق من حافز واحد، ليس فقط باعتباره مؤرخا يعلي من قيمة الوثيقة، ولكن لاختيارٍ معلوم لديه يستدعي تقديم الوثيقة وتأخير غيرها، حيث تصير كل العلوم والمناهج والقواعد والأدوات خادمة للوثيقة -قراءة وتحليلا وتأويلا- وليس العكس.

---

(1) محمد السقطي، **كتاب في آداب الحسبة**، أعده للنشر جورج كولان وليفي بروفنصال، تقديم حسن حافظي علوي (الرباط: مطبعة الأمنية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، مطبعة الأمنية، ط. 2، 2011).
(2) المصدر نفسه، مقدمة التحقيق.

o رصيد منجز

وإذا كانت ثقة حافظي علوي في مجموع الأدوات المالِك لها، والمهارات المتمكن منها، هي من حفزته على ركوب مسار التحقيق، فإن المنجز لديه منها زاده ثقة في خوض غمار غيرها، بل شجعه على مراجعة عدد من الأعمال المحققة، ليس عبرة بعدد النسخ المعول عليها لإخراج النص المحقق أو جديدها، ولا حتى بحجم المهارات المتوفر عليها، ولكن عبرة بدقة إعمال تلك المهارات واستثمارها لإخراج النص المحقق على قواعده سواء في عمل فردي أو مشترك، أو حتى ضمن مؤسسات بحثية.

إذ بعد تحقيقه لرسالة **الأدوية الرواقي من أدواء الاختلافات في ماء السواقي** للتهامي بن عبد الله الحسني (ت.1210هـ/ 1795م)[1] سنة 2001م، ورسالة «**نصرة الفقير في الرد على أبي الحسن الصغير**» لمحمد بن يوسف السنوسي (ت 895هـ/1490م)[2] سنة 2002م، انخرط سنة 2003م في تحقيق كتب تراثية ورسائل مصدرية تجمع بين الأهمية والقصر، «ضمن أعمال مجموعة الأبحاث والدراسات، ... التي يهتم أعضاؤها ... ويعملون على تحقيق ونشر مجموعة من الكتب التراثية،»[3] في خطوة مهمة تعبر عن الاهتمام بهذا الفن.

حيث شجعه ذلك على تحقيق كتاب **الدرر النفائس في شأن الكنائس** لبدر الدين القرافي (ت1009هـ/1601م)، الذي أُدرج في طبعته الأولى ضمن «مشروع بحث جماعي حول اليهود في كتابات الفقهاء المغاربة،»[4] رفقة عدد من الأعمال التي أشرف عليها مركز الأبحاث حول اليهود المغاربة.

وعلى الرغم من دوافع إعادة نشر كتاب **الدرر** المصرح بها في تصدير الطبعة الثانية، إلا أن جدية الباحث لم تقنع بما تم رسمه في الطبعة الأولى، حيث انكب على مراجعة العديد من الجوانب، ولم تكن المراجعة كما قال:«بأيسر من إعداد نصه الأصلي، لأن الباحث الحصيف لا يقنع بمغنم، ولا تلين عريكته في شرح مستغلق أو تفسير قول أو إنتاج فكرة، إذ لا حد في التنقيح والتمحيص والتجويد.»[5] حيث أعاد النظر في بعض التعريفات، وأضاف بعض الشروح

(1) (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، 2001). اعتمدنا تاريخ نشر هذه الرسائل والكتب كمعيار في الترتيب.

(2) كتاب مجلة دعوة الحق، العدد التاسع (المحمدية: مطبعة فضالة، 2002).

(3) مجهول، **قضية المهاجرين**، تقديم حافظي علوي، 7.

(4) بدر القرافي، **الدرر النفائس في شأن الكنائس**، تحقيق حسن حافظي علوي، تقديم محمد فتحة (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ط.1، 2003)، 5.

(5) بدر الدين القرافي، **الدرر النفائس في شأن الكنائس**، تحقيق حسن حافظي علوي (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ط.2، 2021)، مقدمة التحقيق، 7.

والتفسيرات، ونمق بعض العبارات والتراكيب، وزود المقدمة بزاد فقهي وافر، كما عزز حواشي عدد كبير من المصادر المهمة، بغاية الارتقاء بها نحو الجودة والكمال.[1]

ولم تقف أعمال الباحث عند هذا الحد بل عمد سنة 2005م إلى تحقيق رسالة أخرى لبدر الدين القرافي (ت1009هـ/1601م) بعنوان: «توالي المنح في أسماء تمار النخل ورتبة البلح»[2] إلى جانب رسالة «الروضة الغناء في منافع الحناء» لمحمد بن زين العابدين العمري (ت 922هـ/1559م) سنة 2011م،[3] وكذا رسالة «مقالة الصواب في بيان حال بني مزاب» لأحمد بن مبارك السجلماسي اللمطي (ت1156هـ/1743م)[4] في السنة نفسها.

كما أسهم سنة 2012م في مراجعة الجزء الثالث عشر من كتاب **العبر وديوان المبتدأ والخبر** لعبد الرحمن ابن خلدون (ت 808هـ/ 1406م) في إطار مشروع إبراهيم شبوح لتحقيق التراث الخلدوني،[5] وحقق «منظومة في فوائد النعناع» لأبي محمد عبد الواحد أدَرَّاق الفاسي سنة 2013م،[6] كما انكب سنة 2021م على تحقيق ونشر كتاب **التعريف والإيجاز ببعض ما تدعو الضرورة إليه في طريق الحجاز** لأبي سالم العياشي (ت 1090هـ/1679م).[7]

كل هذه الأعمال المحققة التي اعتنى بنشرها أو مراجعتها الأستاذ حافظي علوي في كتب مستقلة أو في مقالات ضمن مجلات وطنية، تدل من جانب أول على كبير اهتمام وعناية بالنصوص المصدرية، ومن جانب ثان على بعض ثمار الكتابة التاريخية بعد أن عانقها في موضوعات عدة تتصل بسجلماسة وواحات بلاد المغرب، إذ إن سبره للنصوص وصبره على قراءتها مكنه من التعرف على رسائل مخطوطة دعت الحاجة العلمية إلى نشرها، وفي ذلك تعريف بدعامات الكتابة التاريخية عنده، أو لنقل إن العمل على إخراج تلك النصوص هو إدراك تام لأهميتها، ورغبته في تعزيز العناية ببعض موضوعاتها، فإذا كان البعض يتوارى عن البحث في عدد من القضايا بذريعة قلة المصادر أو ندرتها أو انعدامها، فإن إخراج تلك النصوص، إنما هو تحطيم لهذا المبرر، ودعوة -في الآن نفسه- للغوص في أدق قضايا بلاد الواحة والصحراء عموما.

---

(1) المصدر نفسه: مقدمة التحقيق، 7.

(2) مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، العدد 25 (2005): 113-125.

(3) **الفلاحة والتقنيات الفلاحية بالعالم الإسلامي في العصر الوسيط**، تنسيق حافظي علوي، 13-34.

(4) مجلة هيسبريس تمودا، العدد XLVI (2011): 9-33؛ حافظي علوي، **واحات**، 9.

(5) عبد الرحمن بن خلدون، **العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، تحقيق إبراهيم شبّوح وآخرون (القيروان: القيروان للنشر، 2012).

(6) مجلة هيسبريس تمودا (Hespéris Tamuda)، العدد XLVIII، مجلد فريد (2013): 9-27.

(7) (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2021).

إن رسالة هذا الرصيد المنجز من التحقيق الذي جاء ثمرة لجهد الكتابة في موضوعات محددة، تعلن للباحثين أن الانطلاق في البحث حقيقة وشغفا وهوسا، لا يكون إلا بعد الانتهاء من تحرير عمل أكاديمي أو رسالة جامعية، فالباحث لا تعلم قيمته إلا بالانفتاح على أبحاث بعد الانتهاء من ذلك، وأقرب القضايا اهتماما للباحث هي تلك التي تعد من ثمار البحث الأكاديمي، لكنها عند المتتبع والمهتم مفاتيح جديدة لحل مغالق قضايا تاريخية عديدة، إنها دعوة لعدم تبخيس بعض الأعمال حتى ولو صغرت في عين الباحث، إذ استصغارها ناتج عن حصيلة تحققت بعد تراكم، وهو ما لم يتحقق عند الغير، وأن نشرها يساعد على تحولها عند بعض إلى فرش لإنجاز أعمال متعددة ذات صلة.

o رصيد متواري

من خلال الرصيد المعلن عنه لأعمال الأستاذ حافظي علوي، يمكن رسم معالم منهج متواري في التحقيق، منهج قائم على: رصيد مصدري غني أولا، ومواكبة مصدرية متجددة ثانيا، وتدقيقات مصدرية متعددة ثالثا، كلها تُجلي حقيقة عمل المؤرخ الذي يتأسس فعله اختيارا كما هو عند هذا الباحث على ثلاثة محاور كبرى:

- **التعريف بالمؤلِّف**،[1] وهي ترجمة ثقافية علمية وافية ودقيقة ومفصلة بحسب المتوفر من المصادر بعد التحري والتنقيب، شبيه في ذلك «بما قام به كبار المستشرقين في سير بعض الأعلام، من الوقوف على الشبكات العلمية التي بناها المؤلف، والتي تبين سعة علمه في مختلف أصناف المعرفة العلمية،»[2] بذكر شيوخه وإجازاته ورحلاته ومناصبه ومؤلفاته.

- **التعريف بالمؤلَّف**،[3] بدءا ببيان عنوانه وسياق تأليفه، وإيضاح دقيق جزئياته وآرائه، والتعريف بتفاصيله ومصادره اعتمادا على ما تراكم من معرفة تاريخية مسبقة، «وقد جعل تركيز المحقق على هذه التفاصيل من النص مصدرا مهما، من حيث كونه مدونة تاريخية تتضمن معطيات تاريخية قد لا تسعفنا بها المصادر الأخرى،»[4] ومن حيث كونه كذلك يقدم معطيات محفزة للمناقشة ضمن المتوفر من النصوص.

(1) العمري، **الروضة**، 14-15؛ القرافي، **الدرر**، 17-13؛ العياشي، **التعريف**،7-42.
(2) مصطفى الغاشي، **قراءة في كتاب التعريف والإيجاز**، مجلة أسطور، العدد 15 (يناير 2022): 219.
(3) العمري، **الروضة**، 15-23؛ القرافي، **الدرر**،17-75؛ العياشي، **التعريف**، 43-68.
(4) الغاشي، قراءة، 221.

- **التعريف بمنهج ضبط متن المؤلَّف،**[1] وذلك بإعداد النسخ والتعريف بها، ثم نقل النص مع المقابلة بالنسخة الأم لإثبات الفروق، أو مقارنته بنص آخر للمؤلف نفسه أو لغيره قريب حد التطابق مع موضوع نص التحقيق، مع وضع التعريفات والشروح اللازمة، وترجمة الأعلام الواردة، ووضع الفهارس واللوائح المعززة، وهي كلها مراحل ساعدت «المحقق في قراءة النص قراءة صحيحة وضبط المتن ضبطا دقيقا.»[2]

وهذه المحاور في عمومها هي ما عبر عنه محمد فتحة بقوله: «وقد قام الأستاذ حسن حافظي علوي بتحقيق [كتاب الدرر النفائس] بجدارة وإتقان، فلم يترك نسخة معروفة من الكتاب إلا وسعى إلى الاطلاع عليها، ... وقد مهد للتحقيق بدراسة تناول فيها ترجمة المؤلف، وعرف بالنسخ المعتمدة في التحقيق، ليتوقف مليا عند محتوى الكتاب، فبسط القول بشأن الاختلافات المتصلة بعنوان الكتاب، ... وقد قام بمجهود طيب لتقريب مادة الكتاب من القارئ، ليضعه في سياق الوقائع المذكورة فيه.

... وفي مجهود تحليلي إضافي عمد المحقق إلى وضع جدول بنقول المؤلف ومصادره، وهو لعمري تشريح لبنية النص بجعل الإفادة منه أمرا ميسرا، ثم ذيل كل هذه المباحث بالتعريف بالمنهج المتبع في التحقيق، وهو ما ينم عن دراية واسعة بشروط الصنعة،»[3] التي استعرضها حافظي علوي بقوله: «وقد راعيت ... أن أبدأ من حيث ينبغي أن يكون البدء،»[4] فقدم بسيرة المؤلف ومؤلفاته، ثم توقف عند عنوان المؤلف ومضمراته، والسياق التاريخي للنص وعباراته، ومضمون الكتاب ومناقشاته، ومصادر المتن وأصول بعض مروياته،[5] كل ذلك «عسى أن يجد الباحثون فيه ضالتهم فيما يتولونه من دراسات،»[6] تجعل النص المحقق يسير التناول بين أيديهم من جهة، ولبنة في بناء دراساتهم من جهة ثانية، وهذا يعني أن هاجس التدليل والتقريب مقصد معلن من قبل حافظي علوي، فضلا عن مقصد التأسي والاقتداء في التحقيق، الذي تكمن غايته في إبراز معالم يسترشد بها الباحثون أثناء ركوب صهوة التحقيق على ميزان المؤرخ لا غيره، ولعل هذا من بين أهم الدوافع الداعية إلى إعادة تحقيق المحقق عند حافظي علوي، بالإضافة إلى مستوى ضبط رسم بعض الكلمات أو شكلها، وكذا صيغ

---

(1) العمري، **الروضة**،13-14، القرافي، **الدرر**، 75-84؛ العياشي، **التعريف**، 69-74 و137 159.

(2) الغاشي، «قراءة،» 221.

(3) القرافي، **الدرر**، ط. 1،5 6.

(4) المصدر نفسه، 8.

(5) سلك الأستاذ علوي المراحل نفسها في تقديمه لرسالة **الروضة الغناء في منافع الحناء**، وفي كتاب **الدرر النفائس في شأن الكنائس**، وفي رسالة **مقالة الصواب في بيان حال بني مزاب**، وفي كتاب **التعريف والإيجاز**.

(6) القرافي، **الدرر**، 9.

التقديم وبيان مضمرات النص، إذ «وعلى الرغم من التداول الكبير للكتاب وتحقيقه مرتين، فإنني [يقول مصطفى الغاشي] وجدت جدة في تحقيق الأستاذ علوي،»[1] جدة ترجع بحسب إبراهيم شبّوح إلى كون «الأستاذ الدكتور حسن حافظي علوي ... باحث مؤرخ واسع التجربة والعمل في مجالات حضارة وتاريخ المغرب الإسلامي.»[2]

ومما يدل على سعة التجربة عند الأستاذ حافظي علوي، أن الفهارس عنده ليس تقليدا دأب المحققون على وضعها للنصوص المحققة فحسب، بل هي فعل مقصود موجه، يختلف صنفها وحجمها باختلاف مواضيع المصادر وأجناسها، وكذا بتباين أفق الاستفادة المرجوة منها،[3] كما أن وظيفة الهوامش عند الأستاذ علوي لا تقتصر فقط على وظيفة الإثبات، أي إثبات الفروق بين نُسخ النص المعد للتحقيق، بل إن لها وظيفة البيان بوضع تعريفات لما يُستحق تعريفه أو شرحه أو إيضاحه،[4] فضلا عن وظيفة الحصر باستيعابها لمختلف الزيادات الموجودة ببعض طرر نُسخ النص المحقق.[5]

o رصيد مستخلص

هذا ونستطيع رصد عناصر التحقيق المعمول بها عند الأستاذ حسن حافظي علوي ليس فقط من خلال البحث في مجموع الأعمال التي قدمها محققة، بعرض عناصر ومراحل تدقيقه لنصوصها، بل أمكن رصد هذه العناصر كذلك من خلال النظر في آرائه التي قدمها عن بعض التحقيقات، دون تجاوز ما سلف بيانه.

حيث نجد أن الأستاذ حافظي علوي يميز أثناء النظر في النص المحقق بين مبنى النص ومعناه، تمييزا غير مفصول إلا لضرورة إجرائية، تجمع بينهما خاصيتي التأسيس والتكامل، حيث يقوم الثاني على الأول ليعبر عنه ويفصح عن مكْنونه، فهو حين يعرض لمبنى النص أو رسمه، فإنما يقوم عمله فيه على بيان التحريف المحتمل من قبل النساخ، تحريف لزم التنبيه إليه بكل عناصر الإيضاح وقواعد الترجيح، سواء كان هذا التحريف كما يقول: «بالإضافة والاختصار، أو بالتصرف في الجمل، أو بالفوائد الواردة في الطرر.»[6] أما حين يعرض لمعنى

---

(1) الغاشي، «قراءة،» 218.

(2) ابن خلدون، **العبر**، 13/ ك و(مقدمة التحقيق). للتذكير فالأستاذ حافظي علوي أسهم إلى جانب إبراهيم شبوح وآخرون في تحقيق كتاب العبر.

(3) العياشي، **التعريف**، 74.

(4) المرجع نفسه، 72.

(5) المرجع نفسه، 73.

(6) مجهول، **قضية المهاجرين**، تقديم حافظي علوي، 11.

النص أو مضمونه، فهو في ذلك يدعو إلى نقد النص بيانا للوهم الذي قد يلحق ببعض أفكاره أو الزلل الذي قد يحرف بعض مضامينه، مع جرد القضايا التي يبسطها، وقرائتها في لغتها التي كتبت بها جمعا بين المعلن من المعنى والمضمر منه، وتأطير هذا المعنى بسياقه وموضوعه في غير تمحل ولا إجحاف.[1]

وحتى يحقق الأستاذ حافظي علوي ذلك، فقد اجتهد -أثناء تدقيق النص المعد للتحقيق- في البحث عما يصل متنه بنصوص أخرى للمؤلف نفسه أو لغيره، سواء تعلق الأمر بالموضوع نفسه أو بمجموع النصوص المؤسسة له أو المعتمد عليها، وغايته من هذا الربط إنما هو البحث عن الدقة في العبارة والإيضاح المناسب، وهذا من قوة التحقيق، حيث كلفه ذلك العودة إلى أقرب النصوص:

- لجنس النص المحقَق كما فعل مع كتاب **في آداب الحسبة** الذي تمكن من بيان عناصر قوته وتفرده عن غيره مقارنة بباقي نصوص الحسبة شرقا وغربا.[2]

- لمضمون النص المحقق كما فعل مع رسالة **مقالة الصواب في بيان حال بني مزاب** التي وصلها بكتاب **البيان والتحصيل** لابن رشد وكتاب **التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين** للإسفراييني،[3] وأيضا مع كتاب **التعريف والإيجاز** الذي وصله بالرحلة الناصرية الكبرى لمحمد بن عبد السلام بن ناصر، والرحلة الحجازية للحضيكي.[4]

- لمؤلف النص المحقَق كما فعل مع كتاب **التعريف والإيجاز**، الذي وصله بباقي مؤلفات المؤلف وبخاصة كتاب **ماء الموائد**.[5]

- لموضوع اهتمام المُحقِق كما فعل مع رسالتي «توالي المنح في أسماء تمار النخل ورتبة البلح» و«الروضة الغناء في منافع الحناء» وغيرهما، وهي رسائل كلها تتصل بشكل أو بآخر بقضايا بلاد الصحراء.

حقا لقد استطاع مصطفى الغاشي أن يُجمل عناصر الجدة التي طبعت تحقيق حافظي علوي في خبرته العملية في مجال التحقيق، وقراءته المتأنية للنص المخطوط، وعدم إغفاله عن علائق النص، واطلاعه على التحقيقات السابقة إن وجدت، واعتماده على أكثر

---

(1) المصدر نفسه.

(2) السقطي، **في آداب الحسبة**، 3-4.

(3) مجلة هيسبريس تمودا، العدد XLVI (2011): 32-33.

(4) العياشي، **التعريف**، 73.

(5) المصدر نفسه.

من نسخة إن توفرت، ودراسته الوافية للمؤلَّف والمؤلِّف،[1] وهي كلها عناصر إثراء، تنضاف إلى ما تم بيانه سابقا، من كون «المحقق لم يضع لتحقيقه مقدمة عادية من قبيل ما يعمل به جل المحققين، بل جعل من التعريف بالمؤلف مدخلا أساسا لتحقيقه،»[2] مما يعني أن هذا الاختيار المتبع لديه مقصود، قد نتأول بعض غاياته، لكنه يظل في عمومه منشدا لمنهج البناء القائم على ميزتي التأني والقصدية، وتلك من مميزات التحقيق عنده، بل من مميزات الكتابة التاريخية لديه.

فضلا عن ميزتي التأني والقصدية نجد تحقيق الأستاذ حافظي علوي يتسم بميزة الإغناء التي صاحبت كل أعماله المحققة، حيث نجده يوسع دائرة الاستفادة من نصوص المتن لعلها تجد طريقها عند الباحث توظيفا، وذلك بالشرح والربط في هوامش المتن، تعزيزا أو نقدا للمضمون بما يساعد الباحثين على اقتناص ضالتهم منه، إذ «لا شك في أن هذا النص المحقَّق بالمجهود الكبير الذي بذله المحقق...يوفر لنا مصدرا تاريخيا غنيا بالمعطيات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، ما يسهل على الباحثين في التاريخ...العودة إليه واعتماده في دراساتهم وأبحاثهم، خصوصا أن التدقيقات والشروح التي قدمها المحقق، من حيث كونه مؤرخا، تزيد من قيمة النص وأهميته بعد التحقيق.»[3]

هذا وإن الناظر لمجموع المصادر المعتمدة في تحقيق حافظي علوي ليجد فيها غنى واضحا وتعددا جليا، إذ لا يكاد يتوقع من بعضها صلة بموضوع التحقيق، لكنها عند الأستاذ حافظي علوي ذات صلة معتبرة، وهذا من الغنى المصدري الذي يتمتع به، ففي تحقيقه لكتاب **الدرر النفائس في شأن الكنائس** مثلا اعتمد على أزيد من مائة وثلاثين مصدرا،[4] وفي تحقيقه لكتاب **التعريف والإيجاز** اعتمد على أزيد من ستين مصدرا منها ثمانية عشر مخطوطا،[5] وفي تحقيقه لرسالة **الروضة الغناء في منافع الحناء** اعتمد على حوالي سبعة وعشرين مصدرا منها ثلاثة عشر مخطوطا،[6] وأثناء تحقيق رسالة «**مقالة الصواب في بيان حال بني مزاب**» اعتمد على سبعة مصادر.[7]

(1) الغاشي، «قراءة،» 218.
(2) المرجع نفسه.
(3) المرجع نفسه، 222.
(4) القرافي، **الدرر**، ط. 2، 171-186.
(5) العياشي، **التعريف**، 151-159.
(6) حافظي علوي، **الفلاحة**، 27-30.
(7) مجلة هيسبريس تمودا، العدد XLVI (2011): 32-33.

خاتمة

هذا وإذا كانت المقاربة المصدرية عند الأستاذ حافظي علوي تتجه نحو تنويع العرض المصدري من خلال عدم الاقتصار على المصادر المطبوعة، بل بالاعتناء كذلك بالمصادر المخطوطة، حيث نجد بعض لوائح مصادر أعماله قد ضمت أزيد من 140 مصدرا مخطوطا ناهيك عن المصادر المطبوعة التي بلغ عددها في بعض لوائح أعماله 200 مصنفا أغلبها محقق، فإن الغاية من ذلك تكمن في تحفيز الباحثين على الاعتناء بالمصدر المخطوط حتى وإن وجد المصدر المطبوع، لما في ذلك من التدرب على قراءة الخطوط واكتساب مهارات قراءة العلامات والرموز الموظفة من قبل النساخ، إذ الباحث الحصيف لا تكتمل دربته ولا تصقل حرفته إلا لحظة الاستئناس بسهولة قراءة المخطوط، وعدم التحرج في قراءة بعض سطوره، وفك بعض غوامضه.

كما أن هذه الدعوة إلى الاعتناء بالمصدر المخطوط تحمل معها، إلى جانب جديد الوسيلة، جديد المضمون، إذ الغالب أن الرجوع إلى بعض المصادر المخطوطة يسعف الباحث في التعرف على مضمونها فلا يستعظم اعتماد غيره لها، كما أن الاستئناس ببعضها يحفز على اعتماد غيرها، ومن تم يصير المصدر المخطوط جزء من مصادر الباحث، لا تكتمل جودة العمل برأيه إلا عند اعتماده.

فضلا على أن اعتماد المصدر المخطوط يصير حافزا لتحقيقه أو نشر بعضه، وفي الحد الأدنى التعريف به، وهو ما يسهم في تجويد المصادر المطبوعة ويضع أمام الباحثين صورا للمقابلة والمقارنة بين المصادر، وقد يساعد في العثور على بعض المصادر المفقودة أو بعض صفحاتها الشاردة والمتناثرة في المجامع والرفوف، فيكون ذلك محفزا على إعادة تحقيق المحقق، ليس طلبا للشهرة وتعزيز السير العلمية، ولكن بقصد إنصاف المصدر المطبوع، إتماما لمضمونه، وترتيبا لصفحاته وأقسامه، ونسبته لكاتبه ومؤلفه، وتدقيقا أو تصويبا لألفاظه من تصحيفات نساخه، وهذا وغيره لا يتحقق إلا بالتعود والممارسة والمواظبة، فتكون نتيجته إيجابية تنعكس على البحث والباحث، إلى حدود تمكنه من رسم معالم خاصة به عند تحقيق أو نشر مصدر مخطوط من المصادر كما هو نموذج الأستاذ حافظي علوي.

لذلك نقول، إن إدراك الأستاذ حافظي علوي للقيمة التاريخية التي تتوفر عليها المصادر الأدبية جميعها هو ما جعله منفتحا على صنفيها المطبوع والمخطوط، ليس انطلاقا من موسوعية كتابها ورغبتهم في تضمين مصنفاتهم لأخبار تاريخية تستهوي القارئ، بل انطلاقا من المفهوم الشامل للتاريخ والوثيقة الذي تبناه الباحث، مفهوم أعمله وجسده بشكل واضح في كتاباته، حيث تصير النصوص المصدرية على تنوعها أدوات للتحليل والتأويل، تعريفا بطبيعة

العقليات والذهنيات وأنماط التفكير السائدة وقتها، وتصير كذلك موضوعا للتحقيق والتدقيق، بيانا لقيمة النص ومساحة استثماره، وهذا يعني أن قوة التحقيق عند الأستاذ حافظي علوي في المجمل، ترجع إلى سعة اطلاعه المصدري وزاده التاريخي ومتانة لغته، فالاعتماد على «معرفته وخبرته بوصفه مؤرخا، تَجَوَّل طويلا بين النصوص التاريخية، وأفاد منها الشيء الكثير؛ ما يعكس وقوفه على أهمية النص [المحقق] من خلال التأكيد عليه بوصفه مدونة تاريخية تتصدر المصادر التاريخية، بما تقدمه من معطيات اجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية،»[1] وهذا ما يبرز المجهود الكبير الذي بذله في عرض النص المصدري ومضامينه في سياقه التاريخي التفاعلي، ويعكس جودة التحقيق التي طبعت أعماله.[2]

(1) الغاشي، «قراءة،» 221-222.

(2) المرجع نفسه، 221.